الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.19

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٩**

الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن انتقل إلى ما تبقى من قائمة المتكلمين بشأن المجموعة ٦، ”نزع السلاح الإقليمي والأمن“، ستستمع اللجنة إلى إحاطة إعلامية من سعادة السفير جيم مكلاي، رئيس الاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي انعقد في أيار/مايو الماضي.

قبل أن أعطي الكلمة للسفير مكلاي، أود أن أهنئه مرة أخرى بفوز فريق أُول بلاكس بكأس العالم بالرجبي في نيوزيلندا أمس.

السيد مكلاي (نيوزيلندا)، رئيس الاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، (تكلم بالإنكليزية): أظن أنني النيوزيلندي الوحيد الذي يعمل اليوم باستثناء السفير ديل. ومع ذلك، فجميع مواطنينا يحتفلون ولسبب وجيه.

كما أسلفتم، سيدي الرئيس، كان لي شرف رئاسة الاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي انعقد في أيار/مايو هذا العام، وأقدر منحي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للجنة بشأن الاجتماع.

لقد كان الاجتماع الأول من نوعه بشأن برنامج العمل، مما عنى أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من الاجتماعات المفتوحة باب العضوية للخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العمل، من حيث دوره وأهدافه ومواضيعه. وكان يجب على الرئيس وضعها من خلال عملية مكثفة من التشاور والتحضير. كما كانت هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتشجيع مشاركة الخبراء المختصين وتعزيز المناقشات العملية التفاعلية. وقد أثمر كل ذلك، حيث عُقد اجتماع موضوعي ومفعم بالحيوية، أعتقد أنه قدم إسهام عملي في تنفيذ برنامج العمل.

كيف قمنا بالإعداد للاجتماع؟ ماذا كانت عناصره الأساسية؟ ماذا كانت نتائجه الرئيسية؟

أولا،كما أوضحت، تطلب الاجتماع إعدادا دقيقا ومستمرا. بدأنا بسلسلة من المشاورات مفتوحة في جنيف ونيويورك التي تم استكمالها بإجراء مشاورات غير رسمية مع الجماعات الإقليمية وكذلك برسائل من الرئيس. كما أنشأنا عملية استشارية غير رسمية مفتوحة باب العضوية لتدعم الرئيس. واتسمت تلك العملية التي تم استخدامها لأول مرة في الاجتماع، أهمية لاستطلاع المدخلات الفنية وحل أي خلافات. ولئن كانت قد استغرقت وقتا طويلا، فقد مكنتنا من التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن دور الاجتماع وأهدافه وأشكاله ووفرت عملية تضم الجميع لاختيار مواضيع الاجتماع.

وأكدت معظم الدول على أنه إذا أريد للاجتماع أن يضيف قيمة، فينبغي أن يكون مختلفا في الشكل والمضمون عن الاجتماعات الأخرى في إطار عملية برنامج العمل، وأنه ينبغي أن يركز على عدد قليل من الموضوعات المتصلة بالتنفيذ العملي، وأنه ينبغي أن ينطوي على مناقشات تفاعلية قيما بين خبراء حقيقيين. كانت تلك الرؤية في صميم استعداداتنا – اجتماع من شأنه أن يدعم التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتسهيل حوار متعمق للخبراء.

وتمثل التحدي التالي في التوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع التي تتعلق بمعظم الدول، وخاصة تلك الأكثر تضررا من أعمال العنف المتصلة بالأسلحة الصغيرة وتلك التي تركز على دعم التنفيذ العملي.

لقد اتفقنا في نهاية الأمر على مواضيع الوسم وحفظ السجلات والتعاون في مجال التعقب، مع التركيز على تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. واتفقنا أيضا على المواضيع المتشعبة المتعلقة بالأطر الوطنية والتعاون على الصعيد الإقليمي، والمساعدة الدولية في مجال بناء القدرات.

ونظرا للطبيعة التقنية العالية لهذه المسائل، فقد كان من الأهمية بمكان أن يكون هناك تمثيل كاف للخبراء ذوي الصلة – وفي هذه الحالة: المسؤولين الوطنيين المعنيين بالوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة — خاصةً وأنه ينبغي لنا جذب خبراء من أكثر الدول تضررا من أعمال العنف ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فقد كان واجبا إطلاع أولئك الخبراء بصورة وافية على طبيعة الاجتماع والغرض منه، فضلا عن تمكينهم من المشاركة في المناقشات.

تحقيقا لتلك الغاية، فقد كتبت إلى جميع الدول الأعضاء بعد اختيار المواضيع، محدداً الخبرات المطلوبة ذات الصلة، ومشجعاً على حضور الخبراء الوطنيين. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا طوعيا لرعاية الاجتماع، بهدف تيسير حضور الدول النامية. وبفضل سخاء الجهات المانحة، وخاصة أستراليا والنرويج وإسبانيا وفنلندا ونيوزيلندا وهنغاريا والنمسا، فقد تمكن ٢٧ خبيرا من الخبراء ذوي الصلة من المشاركة. وكانت مشاركة هؤلاء أمرا هاماً للغاية، فيما يتعلق

بمصداقية الاجتماع ونوعية المناقشات التي جرت فيه، فضلاً عن إسهامه في بناء القدرات في البلدان الأكثر تضررا.

ومع ذلك، فإن هناك عدداً من العوامل، بما فيها ضيق الوقت وعدم التأكد من معايير التمويل وتوافره، أسفرت جميعا عن نقص حاد في التمويل، في حين لم يتم تأكيد التمويل لبعض الخبراء إلا في آخر يوم للعمل قبل انعقاد الاجتماع. وبالنسبة للاجتماعات التي ستعقد من هذا القبيل في المستقبل، فإن من الضروري معالجة هذه المسائل قبل وقت كاف، مع توفير معايير واضحة لتجنب تكرار هذه المشاكل.

وبهدف مساعدة المشاركين على التحضير لكل دورة، فقد أعدت أوراق مناقشة قصيرة عن كل موضوع بغية توفير المعلومات الأساسية، وتوضيح المعايير والالتزامات القائمة، وطرح عدد من الأسئلة كي ينظر فيها المشاركون. وكانت مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني هامة أيضا، جنباً إلى جنب مع الدور الهام الذي اضطلع به ممثلون عن الإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الإقليمية العديدة.

وكان الاتفاق على شكل اجتماع يشجع على إجراء مناقشات تفاعلية تتسم بالتركيز بين الخبراء، إحدى الأولويات القصوى أيضا. وقد ثبت في سياق نيويورك أن تنظيم مناقشة تفاعلية حقيقية بين الخبراء التقنيين مهمة صعبة للغاية. فقد كانت تشير الاعتبارات العملية، مثل توافر قاعات الاجتماعات وخدمات المؤتمرات، إلى تعذّر تنظيم حلقة عمل تسمح بعقد جلسات فرعية، على الرغم من الدعم القوي الذي قدّم في ذلك الصدد. وعوضاً عن ذلك، فقد وُضع هيكل اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في حوالي ست جلسات تتعلق كل واحدة منها بأحد المواضيع الرئيسية المحددة. وقد شرعت كل جلسة بتقديم ورقة المناقشة ذات الصلة، فضلاً عن عروض الخبراء ودراسات الحالة التي تحدد القضايا الرئيسية.

و لم نشجع في المناقشات التالية، الإدلاء بالبيانات الطويلة المعدّة سلفاً، وطلبنا من الممثلين أن يتكلموا بصراحة، مع الرد على النقاط التي يثيرها بعض المتحدثين الآخرين. وقد حقق ذلك النهج نجاحا في الجزء الأعم، إذ أصبح المشاركون أكثر انفتاحا وتفاعلا كلما تقدّم الأسبوع. ومع ذلك فقد تطلّب ذلك النهج رئاسة نشطة وقادرة على حفز النقاش عن طريق طرح الأسئلة على المشاركين بانتظام، و طرح أسئلة المتابعة بعد بعض المداخلات.

وفي حين أن نوعية ونطاق المشاركة من قبل الخبراء كانا من دواعي السرور، وأنهما ازدادتا بتوالي أيام الأسبوع، فإنه يمكن بذل المزيد من الجهود في الاجتماعات المقبلة لتشجيع الوفود على تمكين الخبراء من المشاركة بحرية ونشاط في المناقشات. وفي حين لم نتمكن في هذا الاجتماع من الاتفاق على تطبيق النظام الداخلي لبرنامج العمل بطريقة أكثر مرونة، وتسمح لممثلي المجتمع المدني بالتكلم في نهاية كل مناقشة، فإنني ما زلت على اقتناع راسخ بأن ذلك يشكّل أفضل طريقة لهيكلة مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الخبراء من هذا النوع. وربما ترغب الدول في أخذ ذلك الأمر في الاعتبار عند تنظيم اجتماعات الخبراء الحكوميين في المستقبل، استناداً إلى فهم واضح لأن ذلك لا يشكل سابقة لاجتماعات الأمم المتحدة الأخرى.

وقد شجعنا بصفتنا منظمين أيضاً، عقد العديد من الأحداث الجانبية ذات الصلة على هامش اجتماع الخبراء الحكوميين، والتي أسهمت إلى حد كبير في توسيع نطاق ونوعية المناقشات الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت بعثتي أثناء الأسبوع حفل استقبال عمل تركّز على التعاون

والمساعدة، ومكّن من توفير جو غير رسمي للأطراف المانحة والمتلقية للمساعدات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، لمناقشة الأولويات والمبادرات. وقد أسفرت تلك الأحداث عن ردود فعل إيجابية للغاية.

وتمخض اجتماع الخبراء الحكوميين عن وثيقتين رئيسيتين، أصدرت كلتاهما بوصفهما من وثائق الأمم المتحدة، ويمكن الاطلاع عليهما في جميع اللغات الرسمية الست عبر الموقع الإلكتروني لنظام دعم تنفيذ برنامج العمل. وفي ختام اجتماع الخبراء الحكوميين، صدر رسميا تقرير إجرائي موسّع بشأن الاجتماع بوصفه الوثيقة A/CONF.192/MGE/2011/1.

وقد أصدر رئيس الاجتماع موجزا موضوعياً أيضا للمواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات، بوصفه الوثيقة A/66/157. وأشجع الدول، لكفالة تحقيق الفوائد القصوى من اجتماع الخبراء، على توزيع ذلك الموجز على المشاركين في الاجتماع،

وعلى نطاق أوسع، للمسؤولين الوطنيين ذوي الصلة.

ومع توالي أيام الأسبوع، تم إعداد موجز الرئيس بالتشاور الوثيق مع المشاركين عن طريق الملخصات الشفوية. وقد سعى الموجز إلى تقديم ملخص دقيق ومتوازن للمناقشات. ومع ذلك، فقد أعد الموجز تحت مسؤوليتي بصفتي رئيساً، ولم يزعم تغطية جميع المسائل أو تحقيق أي توافق في الآراء. وتشكل تلك الوثائق كما يمكن تصوره، مرحلة من بعض المناقشات وتباين الآراء في الأسابيع التي سبقت الاجتماع. لكن وبحلول نهاية الأسبوع —وعلى الرغم من الطابع التقني للمناقشات وضيق الوقت المتاح– يبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن الموجز الذي أعده الرئيس قد استخلص المواضيع التقنية الرئيسية من المناقشات. وأشجع على اتخاذ نهج مماثل في الاجتماعات التي ستعقد في المستقبل.

ولن أكرر التفاصيل الواردة في ملخص الرئيس، غير أني أشير إلى بعض المواضيع الرئيسية التي برزت من خلاله، بما في ذلك، أولا، جدوى التعقب بطريقة ناجحة بغية تحديد تحويل الأسلحة على نحو غير مشروع ومنع جرائم العنف، والاعتماد المتبادل بين الوسم بطريقة فعالة وحفظ السجلات ونظم التعقب. ثانياً، التحديات التي تشكلها الاتجاهات الحديثة في مجال تصميم الأسلحة النارية بالنسبة لمهام الوسم والتعقب. ثالثا، تحديد العناصر الرئيسية لنظم حفظ السجلات بطريقة فعالة، بما في ذلك الوسم بطريقة يعوّل عليها والتعرف على الأسلحة. رابعاً، الدور المحوري الذي تؤديه البنية التحتية لمعلومات الإنتربول، والترتيبات الثنائية والإقليمية في مجالي التعقب الناجح والتعاون. خامساً، ضرورة التعرف على الأسلحة بدقة. سادساً، أهمية اتباع نهج متكامل لعمليات الوسم وحفظ السجلات والتعقب. سابعاً، الأهمية البالغة لإسهام المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأخيرا، الحاجة إلى المساعدة الدولية المستمرة الموجهة وبناء القدرات.

وقد وردت أيضا أمثلة على بعض الممارسات الجيدة والمقترحات العملية لتعزيز الوسم، وحفظ السجلات ونظم التعقب على الصعيد الوطني، وأشير إلى مخططها العام في التقرير الموجز. وهناك نقطتان أخريان تقتضيان أيضاً الاهتمام بصورة موجزة. أولا، أبرز المشاركون انخفاض مستوى الإبلاغ بشأن تنفيذ الصك الدولي للتعقب، وقلة عدد الدول التي قدمت المشورة لجهات الاتصال ذات الصلة، على الرغم من أنني أفهم أن تحسنا كبيرا قد حدث في كلا هذين المجالين منذ انعقاد الاجتماع.

ثانيا، اقترح لأجل تيسير فعالية الوسم والتعقب، إنشاء لجنة تقنية تتألف من ممثلي الحكومات والصناعة لتقييم الآثار

المترتبة عن الاتجاهات الحديثة في مجال تصنيع الأسلحة النارية. وذلك أمر قد تنظر فيه الدول في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في العام المقبل.

وقد كان اجتماع الخبراء الحكوميين مجزياً للغاية بالنسبة للرئيس. ويبدو أن الاجتماع قد أسهم إسهاما فعلياً في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب على حد سواء. وكان ذلك واضحا في التبادلات الصريحة المتعمقة التي تمت أثناء الاجتماع، ومن خلال ما ورد في ما سمعت عن التعاون الثنائي الذي تحقق في الاجتماعات المعقودة على هامش الاجتماع الرسمي. وأحث بشدة على أن ينظر المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد العام المقبل في ماهية الدور الذي يمكن أن تضطلع به اجتماعات مماثلة كهذه في الدورة الاستعراضية القادمة لبرنامج العمل.

وأعتقد اعتقادا راسخاً أيضاً أن اجتماع الخبراء الحكوميين هذا العام قد كشف عما يمكن تحقيقه عبر الاجتماعات من هذا القبيل. وربما تنظر الاجتماعات المقبلة في الكيفية التي تسهم بها مثل هذه الأشكال المبتكرة في حفز المناقشة على نحو صريح وتفاعلي، ويمكن لنا نحن أيضاً استخدامها بوصفها حيزاً محايداً ويركز عملياً على تعميق التفاهم المتبادل بشأن المسائل التي واجهت فيها المناقشات على المستوى السياسي صعوبات وعوائق. ولدى مثل هذه الاجتماعات القدرة على تفعيل مجتمع دولي لخبراء ملتزمين بتبادل المعلومات وغيرها من أشكال دعم الأقران فيما يتعلق بالجهد الذي بذلوه لتنفيذ برنامج العمل.

أشكر جميع الدول على دعمها وإسهاماتها، وعلى ما أبدته من صبر ومرونة أثناء التحضيرات للاجتماع، وأثناء انعقاد اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وأنا ممتن على نحو خاص لأولئك الذين شاركوا في العملية الاستشارية غير الرسمية التي ساعدت الرئيس.

أخيرا، أود أن أشكر موظفي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وفريق بلدي في بعثة نيوزيلندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، لعملهم الدؤوب من أجل ضمان نجاح الاجتماع–وهي النتيجة التي وافق معظمنا على أنها قد تحققت بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مكلاي على عرضه المتعمق جداً. ونقدّر كثيرا العمل الذي اضطلع به في فصل الربيع وواصل الاضطلاع به يوميا منذ ذلك الحين.

وأعطي الكلمة الآن إلى بقية المتكلمين المدرجين في لائحة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“ الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات أو تقديم مشاريع قرارات في إطار تلك المجموعة.

أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/C.1/66/L.1 و A/C.1/66/L.2.

السيد أبو العينين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب اللجنة اليوم لأعرض رسميا مشروعي قرارين يتسمان بأهمية قصوى للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وهما مشروع القرار A/C.1/66/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط“، ومشروع القرار A/C.1/66/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“.

ويكرر مشروع القرار A/C.1/66/L.1 المضمون الموضوعي الدقيق للقرار ٤٢/٦٥ الذي اعتمد بتوافق الآراء في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، باستثناء بعض الاستكمالات التقنية اللازمة، التي تجسد أحد الطموحات الإقليمية البالغة الأهمية التي ظلت تؤيدها الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤. وينطوي مشروع القرار على رؤى إقليمية ودولية على حد سواء، فيما

يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، الذي ينبغي أن يكون خاليا تماماً من الأسلحة النووية.

وتقتضي رؤيتنا لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، توافر عزيمة دولية قوية، واتخاذ إجراءات دولية على وجه الاستعجال من أجل الإسهام بشكل جدي في صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نتطلع إلى الدعم القوي والمستمر من جميع الدول الأعضاء، لضمان اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، لما في ذلك من تجسيد لعزم الجمعية العامة المستمر والجماعي على تحقيق أهدافها.

ومع الأخذ في الاعتبار بأن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة منذ الدورة الخامسة والثلاثين بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط سيعزز كثيرا السلم والأمن الدوليين، فقد شددت ديباجة مشروع القرار على دعوة جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أو حيازة أو تملّك الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة بأي شكل من الأشكال الأخرى، في حين توافق على إخضاع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقر بأهمية توفر أمن إقليمي موثوق به، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها على نحو متبادل. ويعيد مشروع القرار التأكيد على حق الدول الثابت في الحصول على الطاقة النووية واستحداثها للأغراض السلمية.

ويحث منطوق مشروع القرار جميع الأطراف على النظر في اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، ويدعو البلدان المعنية إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى إخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويدعو تلك الدول إلى عدم استحداث وإنتاج واختبار الأسلحة النووية، أو حيازتها بأي طريقة كانت، أو السماح بوضع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة في أراضيها الإقليمية، أو في الأراضي الإقليمية الواقعة تحت سيطرتها، ويدعو الدول الأخرى إلى تقديم مساعدتها في إنشاء تلك المنطقة، وإلى الامتناع في الوقت نفسه، عن أي عمل يتعارض مع نص وروح مشروع القرار الحالي.

وأخيرا، فإنه يطلب من الأمين العام مواصلة عقد المشاورات والسعي إلى وجهات النظر بشأن التدابير الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ويستخدم مشروع القرار A/C.1/66/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ نفس العناصر الموضوعية ونص قرار الجمعية العامة ٨٨/٦٥ مع الاستكمالات التقنية الضرورية. وتقدم مصر مشروع القرار بمشاركة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن، ومصر.

وتعترف ديباجة مشروع القرار بأن انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، في ذات الوقت الذي تعرب فيه عن القلق بشأن التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتشير الديباجة إلى القرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح الذي اعتمده مؤتمر استعراض معاهدة

عدم الانتشار النووي وتمديدها لعام ١٩٩٥، وتسلم مع الارتياح بأن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ قد دعا الدول المتبقية التي ليست أطرافا في المعاهدة إلى الانضمام إليها، لتؤكد بذلك قبولها بتعهد دولي ملزم قانونا بعدم حيازة الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة، فضلا عن الموافقة على إخضاع جميع أنشطتها لضمانات الوكالة الدولية.

وتلاحظ ديباجة مشروع القرار مع الارتياح أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50/Vol.1) قد شددت على أهمية الاضطلاع بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وقررت، في جملة أمور، أن يقوم الأمين العام والمشتركون في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، بالدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويعيد منطوق مشروع القرار التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار تحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط. ويدعو منطوق مشروع القرار تلك الدولة إلى الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، وإلى عدم استحداث أو إنتاج أو اختبار الأسلحة النووية أو حيازتها، وإلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية بشكل تام، لكون ذلك يشكل تدبيراً هاما لبناء الثقة بين جميع دول المنطقة، فضلاً عن كونه خطوة نحو تعزيز السلم والأمن.

من المقرر اعتماد مشروعي القرارين في ٢٥ أو ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومصر واثقة من استمرار توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“. لقد حظي قرار العام الماضي، ٨٨/٦٥ بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط بدعم ١٧٢ دولة في الجمعية العامة. ونتطلع إلى استمرار زيادة الدعم الدولي لمشروع القرار المهم هذا المعروض على اللجنة، وندعو جميع الدول التي لم تؤيده إلى إعادة النظر في موقفها والانضمام إلى المجتمع الدولي في دعم مشروع قرار هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.16.

السيد اكينو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة متنوعة. تتعايش في المنطقة مختلف الأيديولوجيات وأشكال الحكم ومستويات التنمية المختلفة. ومع ذلك، فهي متجانسة من حيث التحديات التي تواجهها: الفقر والاستبعاد الاجتماعي والبطالة والأمية وسوء التغذية والعنف المسلح، وحماية البيئة، والديمقراطية، إضافة إلى تحديات أخرى كثيرة. وتجدر الاشارة الى ان معظم بلدان المنطقة تتشاطر هذه التحديات بدرجات متفاوتة.

وفي سبيل التصدي لهذه التحديات، تحتاج الحكومات، بالإضافة إلى الإرادة السياسية، إلى الأدوات التقنية والموارد الاقتصادية. ويهدر جزء كبير من هذه الأخيرة نتيجة الآثار السلبية للعنف المسلح في العديد من بلدان المنطقة، وهو نتاج الاتجار غير المشروع بالأسلحة، في جملة أمور. ويهدر جزء آخر من هذه الموارد بعبث في الإنفاق الجامح على الأسلحة في المنطقة. إن معالجة هذه الحالة ستتطلب منا توحيد القوى من أجل تطوير الأنشطة الرامية إلى تنفيذ تدابير إحلال السلام ونزع السلاح المرتبطة بتدابير تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الجمعية العامة قبل ٢٥ عاما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال القرار ٦٠/٤١ ياء، وكلفته بتقديم الدعم الفني لمبادرات وأنشطة دول المنطقة الرامية إلى تنفيذ تدابير إحلال السلام ونزع السلاح، وبتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام المناسب للموارد المتاحة.

ونتيجة الدعم الذي قدمه المركز الإقليمي، حققت دول المنطقة تقدما في مجال بناء القدرات والتدريب، ووضع وتنفيذ التشريعات في المجالات المتصلة بتزع السلاح والأمن.

واليوم، نود أن نتشاطر مع اللجنة عددا من الأنشطة التي اضطلعت بها دول المنطقة هذا العام، والعمل مع المركز الإقليمي بشأن المسائل المتعلقة بتزع السلاح والسلام والتنمية. ليس من شأن هذا أن يدرك الأعضاء الجهود المشتركة التي بذلت في المنطقة ومن جانب المنظمة فحسب، بل وتوجيه دعوة من أجل تعزيز التعاون الدولي في العمل من أجل السلام والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، ركزت أنشطة المركز الإقليمي على مساعدة دول المنطقة في التصدي لأحد أخطر التهديدات التي تواجهها – الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات واستخدامها غير المشروع. لقد ساهم المركز في مكافحة هذه الآفة من خلال مساعدة بلدان المنطقة في اعتماد نهج إقليمي منسق للتصدي لهذا الخطر واتخاذ تدابير رقابة صارمة للأسلحة النارية.

وفي ما يتعلق بالأعمال المنجزة في المنطقة دون الإقليمية، أود أن أؤكد على الدعم المقدم لدول منطقة البحر الكاريبي لتحسين إدارتها لمخزونات الأسلحة النارية والذخيرة الزائدة. واستجابة لطلب من دول منطقة البحر الكاريبي، قام المركز الإقليمي بتطوير وتنفيذ نموذج مساعدة لتدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزونات الموجودة في منطقة البحر الكاريبي. وستشكل النتيجة أساسا لخطط العمل الوطنية للدول المستفيدة.

وتضع هذه الخطط استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لبناء القدرات واستكمال التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية، وتتضمن تدابير محددة لتعزيز أمن ٣٥ ترسانة وتدمير ٥٠ ٠٠٠ سلاح ناري وأكثر من ٣٥ ٠٠٠ طن من الذخيرة التي جرى تحديدها من بين الدول المستفيدة. وعلاوة على ذلك، نظم المركز أيضا في أمريكا الوسطى دورتين تدريبيتين بين المؤسسات على الصعيد الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في أمريكا الوسطى، حضرها ١٢٠ موظفا من موظفي إنفاذ القانون والموظفين القانونيين، شاركوا في الدورتين التدريبيتين اللتين عقدتا في بنما في تموز/يوليو ٢٠١٠ وفي غواتيمالا سيتي في أيار/مايو ٢٠١١. ونود أن نشير إلى أن الدورة التدريبية بين المؤسسات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، التي نظمها المركز الإقليمي، حصلت على جائزة أفضل الممارسات في فئة تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي في اجتماع لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وفي منطقة الأنديز، نظم المركز الإقليمي دورات تدريبية بين المؤسسات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في بلدان الأنديز الأربعة على مدى فترة أربعة أشهر. عقدت أول دورة تدريبية بين المؤسسات، والتي وفرت التدريب في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية على وجه التحديد للنساء العاملات في هذا المجال، في منطقة الأنديز. واستهدفت الدورة، التي عقدت في ليما في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر وحضرتها ٣٧ من عضوات نظام إنفاذ القانون، تعزيز معرفتهن وفهمهن لمختلف جوانب تحديد الأسلحة النارية.

وفي مناطق أخرى، قدم المركز الإقليمي الدعم النشط لتعزيز نزع السلاح النووي. وقدم عرضا تفصيليا بشأن مقترح الأمين العام المكون من خمس نقاط في حلقة دراسية إقليمية بشأن نزع السلاح النووي وعالم خال من الأسلحة النووية عقدت في مونتيفيديو، أوروغواي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، نظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع حكومتي الولايات المتحدة وبيرو، حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عقدت في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ونفذت كل هذه المبادرات بموارد ضئيلة، وبالتالي فمن الأهمية بمكان التأكيد على التعاون المهم مع أنشطة المركز الإقليمي الذي أبداه عدد من دول المنطقة، وحكومات كل من كندا وإسبانيا والولايات المتحدة والسويد، ومنظمات مثل منظمة الدول الأمريكية، التي كانت مساهماتها المالية ضرورية لتمكيننا من تنفيذ برامج وأنشطة هامة. واستفاد المركز الإقليمي أيضا من التعاون الوثيق والمبادرات المشتركة لشركاء رئيسيين آخرين في المنطقة، مثل منظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة لأمريكا الوسطى، والمكاتب الإقليمية والوطنية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

نحن نشجع دول المنطقة والدول الأعضاء الأخرى على مضاعفة جهودها عن طريق تقديم التبرعات التي من شأنها أن تسمح للمركز بتوسيع نطاق أنشطته الحالية. وينبغي للدول التي وظفت استثمارات كبيرة في المنطقة ألا تنظر إلى هذه التبرعات باعتبارها جهودا محمودة لتحقيق السلام ونزع السلاح فحسب، بل وباعتبارها شكلا من أشكال التعاون في توطيد الأمن والاستقرار المؤسسي في المنطقة، الذي سيعود بدوره بالفائدة على كل من جميع بلدان المنطقة وتلك التي استثمرت فيها.

إن تحديد المجالات التي ينبغي للمركز أن يركز عمله فيها مهمة أساسية من شأنها توجيه الجهود والموارد الشحيحة المتاحة له على نحو أفضل. وقد اضطلعت بهذه المهمة الصعبة بشكل جيد مختلف الإدارات التي قادت المركز، وخاصة المجموعة الحالية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ أنشطة المركز الإقليمي هنا في نيويورك وفي ليما. نود أن نعرب لهم جميعا عن امتناننا الخاص.

للأسباب أنفة الذكر، يشرف وفدي مرة أخرى أن يعرض مشروع القرار المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.16. يؤكد مشروع القرار مجددا الدعم القوي لدور المركز في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار والأمن والتنمية. ولذلك تثق المنطقة، كما كان الحال في السنوات السابقة، أنه سوف يكون بوسعنا الاعتماد على الدعم القيم من جميع الوفود حتى يمكن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد العدواني (الكويت): أود من هذا المحفل أن أؤكد أن استمرار وجود السلاح النووي يعتبر تهديدا وخطرا على السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإنه يشكل خطرا على البشرية جمعاء، فالكوارث النووية التي يسببها هذا السلاح الفتاك لا تؤدي إلى نشوب الحروب والتوترات بين الشعوب فحسب، بل وقد تحيل عدة مناطق من العالم إلى مقبرة جماعية. ولتفادي هذه الكارثة، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى المزيد من السعي والنظر في مسألة نزع السلاح النووي باهتمام أكبر، وذلك لما فيه من عائد حيوي على مستوى السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنبر، أنقل إليكم قلق بلدي البالغ تجاه المخاطر والتحديات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما يجعلنا ملتزمين ومتمسكين بالصكوك الدولية ومعاهدات نزع

السلاح ذات الصلة، ولاسيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي بدورها تعتبر الأساس للقضاء على هذه الأسلحة الفتاكة.

ونظرا لاعتبار منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم، فعلينا جميعا السعي نحو جعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، تطبيقا للقرار الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، آخذين بعين الاعتبار أن كل دول المنطقة منضمة حاليا إلى معاهدة عدم الانتشار ما عدا إسرائيل. وهي الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي ولا زالت تصر على رفضها الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما عبر عنه القرار الذي أصدرته الوكالة بشأن القدرات النووية الإسرائيلية.

يتطلع وفد بلدي باهتمام إلى المؤتمر الدولي المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإلى تحقيق هذا المؤتمر لأهدافه. ويرحب وفد بلدي، في هذا الصدد، باختيار الأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد لايافا مسيرا لهذا المؤتمر متمنين له ولبلده، فنلندا، الذي سوف يستضيف هذا المؤتمر المهم، كل التوفيق والنجاح.

وفي ما يخص البرنامج النووي الإيراني، فإن دولة الكويت ليست ببعيدة جغرافيا عن المفاعل النووي المعني في حال أن حدثت تسريبات نووية نتيجة عوامل طبيعية. ويؤمن بلدي بأنه من حق الدول، بما فيها إيران، إجراء البحوث العلمية وإنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية دون تمييز. إلا أن ضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحل كل ما يثار عن طريق الحوار والتعاون لبناء مزيد من الثقة، هو مطلب مهم لطمأنة دول المنطقة والمجتمع الدولي، وفقا لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولقرارات الشرعية الدولية.

وفي حال تم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستشيع حالة من الاستقرار في منطقة عانت خلال العقود الثلاثة الماضية من استنزاف مواردها وإمكاناتها، التي كان بالإمكان استغلالها وتوجيهها لأغراض التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو لعرض مشروع القرار A/C.1.66/L.23.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.23، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“، باسم الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو.

تعمل اللجنة، التي أنشأها الأمين العام في عام ١٩٩٢ بغية تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتنمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، على وضع تدابير لتعزيز الثقة والتعاون في المجال الأمني بين دولها الأعضاء.

وبتوجيه من اللجنة، أبرمت بلدان المنطقة دون الإقليمية اتفاق عدم اعتداء واتفاقا للمساعدة المتبادلة. وفي السياق ذاته، أنشأت آلية لتعزيز وصون وبناء السلام والأمن في وسط أفريقيا، تعرف باسم مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وبمبادرة من اللجنة، عقدت اجتماعات دون إقليمية مختلفة بشأن مواضيع تغطي القضايا المرتبطة بالسلام والأمن في وسط

أفريقيا. وأتاح كل من هذه الاجتماعات للدول الأعضاء في اللجنة فرصة للاتفاق على التوصيات ذات الصلة بغية تعزيز الثقة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

إن نتائج الاجتماعين الوزاريين الحادي والثلاثين والثاني والثلاثين للجنة الاستشارية الدائمة، اللذين عقدا على التوالي في برازافيل في الفترة من ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي سان تومي في الفترة من ٩-١٣ آذار/مارس ٢٠١١، رسخت التزام الدول الأعضاء بالإسهام بقدر أكبر، منفردة ومجتمعة، في هذه المهمة. وفي حين وفر اجتماع برازافيل للدول الأعضاء في اللجنة إطارا لتوقيع اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المعروفة باسم اتفاقية كينشاسا، أتاح اجتماع سان تومي اتفاقا نهائيا على موقفها بشأن دعمها للمفاوضات بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة من خلال موقف وسط أفريقيا الموحد إزاء معاهدة تجارة الأسلحة.

ويبدو واضحا أن اللجنة الدائمة تمثل نقطة انطلاق حقيقية لتعزيز الثقة، ونزع السلاح والحد من التسلح، بالنسبة لدولها الأعضاء ومنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ككل. وبالإضافة إلى هدفها الأساسي، تسهم اللجنة في تعزيز الاستقرار والسلام في منطقتنا دون الإقليمية. هذا هو جوهر مشروع القرار الذي يشرفنا عرضه اليوم.

يستخدم مشروع القرار A/C.1/66/L.23 تقريبا نفس عبارات القرار ٨٤/٦٥، الذي اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي. غير أن الرغبة في توضيح الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ الدورة الأخيرة تبرر الاستكمالات التي لاحظها أعضاء. وترد هذه الاستكمالات في الفقرة الخامسة من الديباجة وفقرة جديدة من الديباجة لا تظهر في النص المعروض على اللجنة. إن هذه الفقرة الثانية عشرة الجديدة من الديباجة بشأن الأمن البشري وخاصة بشأن الاتجار بالبشر تنص على ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

”إذ تحيط علما مع الاهتمام بزيادة تركيز اللجنة الاستشارية الدائمة على مسائل الأمن البشري مثل الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، باعتباره عاملا مهما من أجل السلام والاستقرار ومنع نشوب الصراعات على الصعيد دون الإقليمي؛“

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أقترح ألا يتم تقديم هذه الفقرة من الديباجة إلى الأمانة العامة، ودمجها في مشروع القرار إلا حينما تكون جاهزة للتقييم.

ويغطي استكمال الأحكام الأخرى إعلان سان تومي، والتوقيع على اتفاقية كينشاسا في برازافيل، والقضايا المتصلة بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك تأثير الحالة في ليبيا على استقرار المنطقة دون الإقليمية، خاصة في ما يتعلق بالاتجار غير المشروع في الأسلحة وانتشارها. وخصصت الفقرتان ٨ و ١٠ لاتفاقية كينشاسا، وفي جملة أمور، تناشد جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة التصديق على الاتفاقية في الوقت المناسب من أجل تيسير بدء سريانها المبكر وتنفيذها. كما يناشد مشروع القرار المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الدول المعنية لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبموجب مشروع القرار، ترحب الدول الأعضاء بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من جهة، ودول المنطقة دون الإقليمية من جهة أخرى. وتؤكد من جديد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من

أجل تخفيف حدة التوترات والصراعات في وسط أفريقيا وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية بصورة مستدامة في المنطقة دون الإقليمية.

ويشدد مشروع القرار كذلك على أهمية برامج نزع السلاح والحد من الأسلحة في وسط أفريقيا وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

وفي الختام، أكرر شكر دول المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا للأمين العام بان كي – مون ومكتب شؤون نزع السلاح على المساعدة الهامة التي ما برحا يقدماها إلى اللجنة.

إنني ممتن بصورة خاصة للأمين العام على دعمه لإنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وفي هذا الصدد، أعرب عن خالص تقديري لمجلس الأمن على دعمه الإجماعي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الالتزام الثابت للدول الأعضاء في اللجنة، وأعرب عن شكري للبلدان والمؤسسات التي تساهم في الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وبفضل هذا الدعم، تأمل اللجنة في مواصلة أنشطتها لصالح السلام والأمن في وسط أفريقيا.

أخيرا، أود أن أكرر باسم مقدمي مشروع القرار امتناني لأعضاء اللجنة على الدعم الثابت الذي قدموه لمشاريع القرارات بشأن أنشطة اللجنة، وندعوهم مرة أخرى إلى إعادة تأكيد هذا التضامن من خلال اعتماد مشروع القرار A/C.1/66/L.23 بتوافق الآراء.

السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): بالرغم من تدابير بناء الثقة التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار جهود نزع أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الأجواء الأمنية في منطقة الشرق الأوسط لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم والاستقرار الدولي، نظرا لاستمرار تمسك الحكومة الإسرائيلية بترسانتها النووية في المنطقة. إن الإمارات العربية المتحدة، والتي شاركت هذا العام في مبادرة مجموعة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي تجسيدا لسياساتها الداعمة لجميع الجهود الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد عالم آمن وخال من الأسلحة النووية، تجدد قلقها إزاء استمرار استثناء إسرائيل من الانضمام حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضا استثنائها من إخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد على أن استمرار الإخفاق الدولي حتى الآن في تصحيح هذا الخلل الأمني الخطير في المنطقة من شأنه أن يساهم في تشجيع إسرائيل على الاستمرار غير المسؤول في تطوير ترسانتها النووية الخطيرة تلك، وأيضا تشجيع بعض الدول الأخرى في المنطقة على محاولة اقتناء أسلحة نووية خطيرة، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني.

وعليه، فإننا نجدد في إطار مناقشاتنا لهذا البند مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأدبية الكفيلة بحفظ الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك اتخاذ كل ما يلزم من خطوات عملية بناءة تسهم في نزع السلاح العام والكامل وإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وأيضا ما جاء من توصيات في الفقرات ٦٠ إلى ٦٣ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢).

كما ونطالب، في هذا السياق، تحديدا بالتالي: أولا، ضرورة بذل المجتمع الدولي للمزيد من الضغوط السياسية

اللازمة على إسرائيل لحملها على الامتثال العاجل لدعوات الانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أسوة بجميع دول المنطقة، وتفكيك وإخضاع ترسانتها النووية القائمة إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثانيا، مطالبة جميع الدول، وخصوصا النووية منها، بالتقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في جملة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتي تحظر تقديم المساعدات المالية والتقنية والعلمية التي تدخل في نطاق تطوير وتحسين البرامج النووية الإسرائيلية غير السلمية. كما وندعم، في هذا السياق، كل الجهود الدولية المبذولة من أجل إيجاد تسوية سلمية دائمة وقريبة للملف النووي الإيراني في إطار ما نصت عليه القرارات الدولية ذات الصلة ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الإمارات العربية المتحدة، وإذ تؤمن بأن تنفيذ جملة هذه الخطوات يعتبر أمرا في غاية الأهمية من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة، تتطلع إلى نجاح عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٢. كما ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى توافق بشأن أعمال هذا المؤتمر، وكذلك نرحب بترشيح فنلندا لتكون البلد المضيف لهذا المؤتمر، وأيضا بترشيح الميسر الفنلندي الذي سيعهد إليه مسؤولية الإعداد للمؤتمر.

وفي هذا السياق، فإن الإمارات العربية المتحدة، التي ستبذل جهودا متميزة لإنجاح هذا المؤتمر المرتقب بجميع الوسائل المتاحة، تتطلع إلى أن يتوصل هذا المؤتمر إلى تحقيق أهدافه المنشودة بحلول مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على أن يتمكن ميسر هذا المؤتمر من تقديم تقرير موضوعي إلى اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر عام ٢٠١٥. كما ونؤكد على أهمية أن يحافظ هذا المؤتمر على شرط التقدم في العملية المؤدية إلى تحقيق القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، مع الأخذ في الاعتبار التوازن المطلوب في هذا الخصوص من حيث المضمون والتوقيت.

وفي الختام، نأمل أن تعمل جميع الوفود على تأييد مشروعي القرارين المعروضين على اللجنة والمعنيين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/C.1/66/L.1) وخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (A/C.1/66/L.2)، خاصة وأنهما يعكسان الإجماع الجاد لدول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الداعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.

السيدة بالاغير لابرادا (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤكد كوبا من جديد التزامها الثابت بتعددية الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك على أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. يمكن أن تسهم هذه التدابير في تقوية وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تكريس الموارد التي تم تحريرها نتيجة لذلك للتدابير الاجتماعية والاقتصادية من أجل مكافحة الفقر وحماية البيئة لصالح جميع الشعوب.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الواجب السمات الخاصة بكل منطقة. لا يمكن أن تكون هناك حلولا مفروضة أو تدابير قد تشكل خطرا على أمن أي دولة من دول المنطقة المعنية. إن النهج العالمية والإقليمية، وتدابير بناء الثقة، تكمل بعضها بعضا، وينبغي أن تطبق بأكبر قدر ممكن في آن واحد من أجل تعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن خلال تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الثنائي والإقليمي على أساس موافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية، سنتمكن من تفادي نشوب الصراعات ومنع الاندلاع غير المقصود للأعمال القتالية. ويمكن أن يساعد هذا بدوره في تخفيف حدة التوترات ويسهم في تحقيق الأمن الإقليمي. وتتحمل الدول ذات القدرة العسكرية الأكبر مسؤولية خاصة عن الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يتمثل أحد العناصر الهامة في احترام ودعم القرارات والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم تشكل إسهاما فعالا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبالتالي يجب احترامها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن بين الدول الأعضاء ينبغي تعزيزها بدرجة كبيرة من خلال الإبقاء على المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.34.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار، يشرف وفد بلدي أن يعرض، في إطار البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال، مشروع قرار بعنوان ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“، والذي يرد في الوثيقة A/C.1/66/L.34.

أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ دال المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، ومقره كاتماندو. وولاية المركز الإقليمي هي أن يقدم، عند الطلب، الدعم الفني إلى المبادرات والأنشطة الأخرى المتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بالسلام ونزع السلاح.

وتم تشغيل المركز الإقليمي من نيويورك لما يقرب من عقدين إلى أن جرى نقله أخيرا إلى كاتماندو في عام ٢٠٠٨. وبهذا الانتقال، أصبح مركز الأمم المتحدة الإقليمي في وضع أفضل للعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال السلام ونزع السلاح. والمركز الإقليمي هو بمثابة منتدى مشترك لتقييم التقدم المحرز في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار ولمناقشة سبل المضي قدما. ونيبال، بصفتها البلد المضيف للمركز الإقليمي، تتعهد بالالتزام بتوفير الدعم الكامل للمركز الإقليمي لجعله كيانا إقليميا فعالا ورئيسيا للأمم المتحدة، يتعامل مع قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتعزيز السلام ونزع السلاح على المستوى الإقليمي يسهم في السلام ونزع السلاح على الصعيد العالمي. والتشاور المستمر والحوار وتبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في المنطقة هي خطوات مهمة في تهيئة بيئة ايجابية للسلام والاستقرار ونزع السلاح وعدم الانتشار. والمركز، بوصفه الكيان الإقليمي الرئيسي للأمم المتحدة الذي يعالج قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكنه القيام بدور حيوي لتحقيق هذه الغاية بتوفير منبر مشترك للدول الأعضاء.

ونحن على اقتناع بأن المبادرات العالمية والإقليمية المتعلقة بالسلام ونزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تعمل جنبا إلى جنب. وبناء الثقة على جميع المستويات أمر حاسم للسلام ونزع السلاح. والحوار وتبادل وجهات النظر بصورة دورية

يساعدان على استعادة الثقة ويهيئان بيئة مواتية لتحقيق مزيد من التقدم في مجال السلام ونزع السلاح.

ونعتقد أنه يمكن استخدام إمكانات مركز الأمم المتحدة الإقليمي استخداما كاملا لتعزيز التفاهم والتعاون الإقليميين في مجال السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء. وانطلاقا من ذلك الاعتقاد، يتشرف وفد بلدي بأن يعرض، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، مشروع القرار A/C.1/66/L.34، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“ أمام اللجنة. ومثلما كان الحال مع النصوص المماثلة في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار يهدف إلى تشجيع قيام المركز بدور فاعل ومتواصل في تعزيز السلام ونزع السلاح والأمن في المنطقة. ووفد بلدي على ثقة بأنه، مثلما كان الحال مع النصوص المشابهة في الماضي، ستعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تعاطفي مع شعب تركيا فيما يتعلق بالزلزال الذي تسبب في خسارة مئات الأرواح البريئة أمس.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه المناقشة، أود أن أعرب، سيدي، عن تهانينا لكم على توليكم منصبكم الهام جدا، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين.

تعتبر أرمينيا تحديد الأسلحة ونزع السلاح جزءا لا يتجزأ من البنية الأمنية العالمية والإقليمية وتدعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الاستقرار وبناء الثقة وتبذل كل جهد ممكن لدفع التعاون وتعزيز الثقة في جنوب القوقاز بالاستفادة من الصيغ والآليات ذات الصلة في إطار المنظمات الدولية والإقليمية. وهذه المناقشة فرصة جيدة لدراسة وتحديد التحديات الراهنة في هذا المجال ولإجراء تبادل لوجهات النظر والأفكار واتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي وزيادة تشجيع عمليات نزع السلاح.

وفي هذا العام، ستشارك أرمينيا مرة أخرى في تقديم مشروع القرار بشأن ”الشفافية في مجال التسلح (A/C.1/66/L.29)“. إننا نؤيد بشدة عملية معاهدة تجارة الأسلحة ونحن مقتنعون بأن اعتماد صك متوازن وغير تمييزي وشامل وملزم قانونا سيكون خطوة هامة نحو إنشاء آليات فعالة للرقابة على استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الثناء على قيادة السفير غارسيا موريتان القديرة للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة.

تدعم جمهورية أرمينيا بشدة استئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في أقرب وقت ممكن. ويتعين علينا إظهار الإرادة السياسية الجماعية لتحقيق ذلك. وكان اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قبل ١٠ سنوات معلما هاما. وبرنامج العمل، بوصفه الصك العالمي الوحيد في هذا المجال، يعبر عن الفهم المشترك للمسؤولية المشتركة والالتزام بوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي أصبحت عاملا مؤججا في العديد من الصراعات في أنحاء العالم، مما يتسبب في معاناة إنسانية خطيرة ويشكل تهديدا لأمن واستقرار الكثير من المناطق.

وتلتزم أرمينيا بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة. وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى، فإنها تعلق آمالا كبيرة على المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل وتأمل أن تسود روح التعاون والاستعداد وأن يتحقق النجاح.

سنواصل تعاوننا الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن المسائل المتصلة بنظام تحديد الأسلحة. وأرمينيا تقدم بانتظام معلومات سنوية عن عمليات النقل

الدولي في فئات الأسلحة التقليدية، وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا تزال تشارك بنشاط في تبادل المعلومات، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وقدمنا تقريرنا عن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي، عملا بالقرار ٤٧/٦٥، كما ورد في البيان والجداول التي قدمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/66/PV.10).

وأرمينيا تشدد على أهمية النظم الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والتي تعزز الأمن والاستقرار الإقليميين وتقوم بدور حاسم في منع نشوب الصراعات وإدارتها. وفي هذا الصدد، نود تسليط الضوء على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي ملزمة قانونا، بوصفها الآلية الرئيسية لمراقبة عمليات نزع السلاح في المنطقة الأوروبية، وكذلك باعتبارها حجر الزاوية لتدابير بناء الثقة. والتنفيذ الكامل وغير المشروط للمعاهدة عامل حيوي لأمن المنطقة الأوروبية بوجه عام وجنوب القوقاز على وجه الخصوص.

واليوم، فإن أذربيجان لا تزال الدولة الطرف الوحيد في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي تنتهك عن عمد أحد المبادئ الأساسية للمعاهدة: القيود. ووفقا للمعلومات الرسمية عن تنفيذ المعاهدة، فإنه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كانت أذربيجان قد تجاوزت بشكل كبير السقف المحدد لها في فئتين من المعدات المقيدة بموجب المعاهدة، وهما دبابات القتال والمدفعية. وفي عام ٢٠١١، كانت هناك عمليات شراء كبيرة لمعدات إضافية مقيدة بموجب المعاهدة، بما في ذلك قطع مدفعية ومركبات القتال المسلحة. وبالتالي، فإن أذربيجان تتجاوز حدودها المقررة في الفئة الثالثة أيضا.

وللأسف، فإن الدوافع السياسية لأذربيجان، الناتجة عن سوء فهم، لا تسمح باتخاذ خطوات عملية في مجال الأمن ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي. بل على العكس من ذلك، فقد شرع الجانب الأذربيجاني في سباق تسلح خطير للغاية على المستوى دون الإقليمي، مما يدل صراحة على استعداده لاستخدام القوة من أجل تحقيق أهدافه السياسية.

ولقد تكلم وفد بلدي في بياناته السابقة عن سباق تسلح وشيك في جنوب القوقاز. واليوم، يتعين علي أن أذكر، للأسف، أن سباق التسلح في منطقتنا أصبح حقيقة واقعة. ونعتقد أنه من أجل تجنب المزيد من التصعيد وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي الرد على هذا الانتهاك الواضح للقواعد الدولية واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف سباق التسلح الذي تتابع فصوله والذي بدأته أذربيجان. ومضاعفة الميزانية العسكرية لأذربيجان خلال العام المنصرم والخطاب العدائي المستمر من قبل قادة أذربيجان كان لهما أيضا تأثير سلبي للغاية على أمن واستقرار المنطقة وقوضا على نحو خطير عمليات التسوية السلمية لصراع ناغورني كاراباخ.

وعلى الرغم من كل شيء، فإن التطلع إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن في ظل هذا السلوك وبهذه الطريقة أمر غير جائز بل إنه خطير.

ولتخفيف حدة التوتر القائمة في المنطقة ولعكس مسار الاتجاهات المثيرة للقلق ولملء الفراغ الأمني، اتخذت أرمينيا وجورجيا مؤخرا خطوات مسؤولة لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع. ويؤمل أن يؤثر هذا التطور الإيجابي على أصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة للسير في نفس الاتجاه. وما فتئت أرمينيا تؤكد على استعدادها للدخول في حوار مفتوح وبناء، من شأنه تمكين الجانبين من تهيئة أجواء من الثقة والتعاون ومن شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة، مما يمكن من إحراز تقدم في تسوية المشاكل الخطيرة جدا في علاقاتهما الثنائية والإقليمية.

وأرمينيا تؤمن بجدوى وكفاءة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الثقة وبناء الثقة وتشجيع الحوار الإقليمي. والامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يمثل أحد أهم العوامل الضرورية والحاسمة التي يمكن أن تقربنا من تحقيق الاستقرار والسلام الدائم ليس في جنوب القوقاز فحسب، ولكن فيما وراءه أيضا.

السيد أونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين. وقد استمعنا باهتمام إلى حلقات النقاش قبل بضعة أيام، والتي قادها رئيس فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح ومديرو المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والذين قدموا عروضا شاملة لمسؤوليات كل منهم. ونحن ممتنون لآرائهم المستنيرة.

تؤيد ميانمار إعادة تنشيط المراكز الإقليمية والدور الهام الذي تقوم به المراكز في تعزيز تدابير بناء الثقة والحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي، وبالتالي تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في المناطق المعنية.

وفي إطار الحملة العالمية لنزع السلاح، أنشأت الجمعية العامة ثلاثة مراكز إقليمية لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الدور النشط الذي تقوم به المراكز الإقليمية في تعزيز السلام والأمن في مناطقها يوفر لنا فرصة لتعزيز صون السلام والأمن الدوليين.

واستنادا إلى هذا الاقتناع، فإن وفد بلدي يشارك في تقديم مشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (A/C.1/66/L.34).

كما أيدنا القرارات بشأن المركز الإقليمي لنزع السلاح والسلام والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في السنوات السابقة. وسنستمر في القيام بذلك هذه المرة.

ونحن نرى أن حلقات العمل والحلقات الدراسية وغيرها من أشكال الحوار التفاعلي الإقليمية التي تنظمها المراكز الإقليمية تقوم بدور هام في نشر وتبادل المفاهيم والأفكار وخطط العمل التي تجري مناقشتها في اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وغيرهما من المحافل الدولية لنزع السلاح. وفي هذا السياق، فإن دور مكتب شؤون نزع السلاح حاسم أيضا لتنظيم وتجميع وتوزيع الورقات وللمسائل الأخرى المتصلة بنزع السلاح. ونثني على الموقع الشبكي الذي أنشأه مكتب شؤون نزع السلاح باعتباره موردا قيما للخبراء والناس العاديين في مختلف البلدان.

وستظل هناك حاجة إلى أن تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية والأفراد تبرعات للميزانية لتلبية الاحتياجات من الموظفين والتكاليف الإدارية الأساسية للمراكز الإقليمية. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بأي مبادرات للدول الأعضاء والمنظمات المعنية والأفراد لتقديم المزيد من التمويل اللازم لاستدامة المراكز الإقليمية.

السيد أهيجو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ وفد بلدي الكلمة فيها، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة لجنتنا.

يشرفني أن آخذ الكلمة في إطار البند ٩٩ (و) من جدول الأعمال بخصوص تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وأنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

لقد كُلفت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لدى إنشائها في عام ١٩٩٢ بوضع تدابير محددة لبناء الثقة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية واعتمادها وتنفيذها. وقد اُعتمدت هذه التدابير. وأود أن أحدد عددا من هذه التدابير: التفاوض على اتفاقية عدم الاعتداء بين دول وسط أفريقيا والتي ترجع إلى تموز/يوليه ١٩٩٩؛ وإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٩ ودعائمه الثلاث هي لجنة الدفاع والأمن والقوة المتعددة الأطراف لوسط أفريقيا ونظام الإنذار المبكر في وسط أفريقيا، والتي تشكل الجزء دون الإقليمي من الهيكل الأمني القاري؛ واعتماد اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المسماة اتفاقية كينشاسا، والتي وقعت عليها الدول الأعضاء في أعقاب الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للجنة الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في برازافيل وجاري التصديق عليها حاليا؛ واعتماد إعلان سان تومي المتعلق بموقف وسط أفريقيا الموحد إزاء معاهدة تجارة الأسلحة، والتي سيبدأ العمل بشأنها في عام ٢٠١٢ تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، جرى النظر في خطة تنفيذ اتفاقية كينشاسا واعتمادها، وهدفها هو تمكين مختلف الجهات المعنية – الدول الأعضاء في اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة بصفتها الجهة الوديعة للاتفاقية — من تقييم مجالات مسؤولية كل منها فيما يتعلق باتفاقية كينشاسا. وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ تناوب عواصم المنطقة دون الإقليمية في استضافة دورات الاجتماعات الوزارية للجنة الاستشارية الدائمة قد مكن الوزراء والخبراء المرافقين لهم من إقامة صلات شخصية والتي تمثل شرطا أساسيا لبناء الثقة بين الحكومات والشعوب في وسط أفريقيا. ومن ثم، ينبغي للجنة الاستشارية الدائمة مواصلة عقد هذه الاجتماعات الوزارية وتنظيم مناقشات مواضيعية بشأن القضايا الأمنية الرئيسية في عصرنا.

وفي هذا الصدد، من المهم للغاية ألا تعوق قيود الميزانية الأنشطة الهامة للجنة الاستشارية الدائمة وهو الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر أي استراتيجية شاملة، الهدف منها هو صون السلام والأمن في وسط أفريقيا وتشجيعهما. وفضلا عن ذلك، فإن تقديم المزيد من المساهمات للصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة أمر ضروري لضمان استدامة أنشطته.

وعلاوة على ذلك، نغتنم هذه الفرصة لتكرار اقتراح الكاميرون استضافة مؤتمر دولي بشأن القرصنة البحرية في خليج غينيا، وذلك تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبدعم من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف. والهدف من ذلك هو مساعدة دول المنطقة دون الإقليمية على تحديد التدابير اللازمة لمكافحة القراصنة الذين أشاعوا الفوضى في ذلك الجزء من القارة الأفريقية والذين لا تضر أعمالهم بتداول السلع وحركة الناس فحسب ولكن أيضا بالتنمية الاقتصادية والرفاه اللذين تطمح إليهما شعوبنا. ويمكن لتنظيم هذا المؤتمر أن يشكل تعبيرا عن تعزيز الشراكة بين اللجنة الاستشارية الدائمة والجماعة الاقتصادية. ونعتقد أن تعزيز هذه الشراكة شرط لا بد منه لتعزيز فعالية اللجنة الاستشارية الدائمة.

يثني بلدي على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لما قدمه من دعم ومساعدة لأعمال اللجنة الاستشارية الدائمة خلال اجتماعيها الوزاريين الحادي والثلاثين والثاني والثلاثين. وفي السياق نفسه، ترحب الكاميرون بالافتتاح الفعال لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وبتعيين مدير له. وبدء أنشطة المكتب أمر ذو أهمية ملحة في منطقة يجب بذل كل الجهود فيها لتعزيز السلام

والأمن والاستقرار، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحكومة بلدنا تأمل أن تستمر الجمعية العامة في تزويد المكتب دون الإقليمي بالموارد اللازمة لأداء مهمته.

السيد شتروهال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين بإيجاز في الثناء على عمل فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا بوجه عام للجهود التي تبذلها المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ونود أن نثني بشكل خاص على المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا على العمل الذي لا يزال يضطلع به.

ومن دواعي سرور حكومة بلدي التنفيذ الفعال للمشاريع الثلاثة التالية التي واصلنا تمويلها: وضع دليل بشأن مواءمة التشريعات الوطنية في غرب أفريقيا، تنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أفريقيا، وأخيرا، وضع اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها.

لقد استضاف بلدي يوم الجمعة الماضي حدثا جانبيا في مقر بعثتنا بهدف الترويج لاتفاقية كينشاسا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المشاركين على مساهمتهم في مناقشات هامة للغاية. ونود أيضا تهنئة الدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا على وضع ذلك الصك القانوني الفعال على وجه السرعة، ونتطلع إلى دخوله حيز النفاذ. ونأمل أن يواصل المركز الإقليمي مساعدة دول وسط أفريقيا على تنفيذ ذلك الصك.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (أنظر A/C.1/66/PV.18).

ترى جمهورية إيران الإسلامية أن نزع السلاح النووي، بوصفه الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح والإزالة التامة للأسلحة النووية، يشكل الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وعليه، فهي تدعم جميع الجهود الدولية المخلصة المبذولة من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل.

ونرى في هذا السياق، أن أحد التدابير الفعالة بتغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يتمثل في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتأكد من أن تلك المناطق خالية من الأسلحة النووية بالفعل ريثما تتم إزالة الأسلحة النووية بشكل تام، شريطة أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية قانوناً بمنح الضمانات الأمنية السلبية لجميع الدول في تلك المناطق على نحو دائم ودون قيد أو شرط.

ولذلك السبب، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يزال يشكل نهجا استراتيجيا بالنسبة لبلدي، فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة. وفي الواقع، فقد كانت إيران أول من شرع في مناقشة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. وعلى أساس تلك المبادرة، واصلت الجمعية العامة منذ ذلك الحين اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط كل عام.

وبالمثل أكدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ ما يلي:

”ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في الشرق الأوسط أن يعزز السلم والأمن الدوليين تعزيزا كبيراً. وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط، ينبغي لدول المنطقة أن تعلن رسميا أنها ستمتنع، على أساس التبادل، عن إنتاج الأسلحة النووية وأجهزة

التفجير النووي أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو آخر، وعن السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها، وتوافق على وضع جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية‘‘ (القرار دإ-S-٢/١٠ الفقرة ٦٣ (د))

ومن وجهة نظرنا، فإن إعادة التأكيد على أهمية هذه المبادرة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، واعتماد الجمعية العامة قرارات سنوية دون انقطاع بشأن هذا الموضوع على مدى السنوات الـ٣٧ الماضية مظهرين من مظاهر ا الدعم العالمي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها.

ومع ذلك، فإن ما يشكل مصدر قلق وخيبة أمل بالغين أن يواصل النظاملم الصهيوني، على الرغم من كل الجهود والنداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي — على النحو الذي تبينه قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فضلا عن الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة المتتالية التي تعقدها حركة عدم الانحياز — بوصفه النظام الوحيد الذي ليس طرفاً في المعاهدة في المنطقة، وعلى ثقة من الدعم الكامل الذي يقدمه له راعيه الرئيسي، الولايات المتحدة- لم ينضم إلى المعاهدة و لم يقم بإخضاع منشآته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي فقد تعذّر إحراز أي تقدم حتى الآن نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وما دام ذلك النظام لا يزال يشكل المصدر الوحيد للتهديد الأمني، والعقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط -عبر استحداث وحيازة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما يتماشى والاعترافات العلنية المنسوبة إلى كبار مسؤوليه بشأن حيازة الأسلحة النووية- فإننا نؤكد أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، طالما أن ذلك النظام غير المسؤول لا يزال خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال ترسانته النووية تهدد السلام في المنطقة وخارجها.

وتاريخ النظام الصهيوني حافل بالعدوان والتهديدات الموجهة ضد دول المنطقة. وليست الحرب التي استمرت لمدة ٣٣ يوما ضد لبنان، والهجوم الهمجي الذي استمر ٢٢ يوما على قطاع غزة واستعملت فيه أسلحة غير مشروعة، سوى مثالين فقط على الفظائع التي ارتكبها ذلك النظام مؤخراً. وتثبت التدابير من ذلك القبيل كيف يمكن أن تشكل حيازة الأسلحة النووية من قبل نظام بكل هذا القدر من عدم المسؤولية، تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء.

لم تأل إيران جهداً، بوصفها دولة مبادرة للدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في دعم الخطوات المجدية الرامية إلى إحراز تقدم نحو إنشاء هذه المنطقة. في هذا الصدد، وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد صدّقت إيران على المعاهدات الرئيسية الأخرى في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل ونفذتها تنفيذا تاما، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة..

ويتسم التنفيذ الفوري الكامل وغير المشروط لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط - وهو عنصر أساسي تم على أساسه تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى- بأهمية كبيرة بالنسبة لنا. ونكرر في هذا الصدد تأكيد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ على أن ’’ذلك

القرار لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه وغاياته‘‘ (NPT/CONF.2010/50/Vol.1/IV.1). وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية استنادا إلى هذا الموقف المبدئي بنشاط في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، وهي تؤيد تأييدا كاملا الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المؤتمر بتوافق الآراء بشأن إجراءات المتابعة التي تشمل، من جملة أمور، التدابير اللازمة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بتنفيذ التدابير ذات الصلة بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الواردة في إجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، فإن جمهورية إيران الإسلامية على اعتقاد راسخ بأن وضع خطة عمل متفق عليها، وجدول زمني لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط، ينبغي أن يشكل الأولوية القصوى الوحيدة في مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعلى غرار ما تم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إذ جددت الدول الأطراف في المعاهدة عزمها على اتخاذ — سواء كانت منفردة أو بصورة جماعية– بسائر التدابير اللازمة التي ترمي إلى التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن يكون مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حدثاً تمارس فيه جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية، ضغوطا مكثفة على النظام الصهيوني، خاصةً فيما يتعلق بإزالة جميع الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي دون مزيد من التأخير، ودون قيد أو شرط، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية، علاوة على إخضاع جميع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تمهيد الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأود في الختام، أن أكرر التأكيد على أن تعيين ميسّر من قبل الأمين العام، وتسمية البلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ليسا سوى خطوتين فحسب من الخطوات في بداية مسار شاق للغاية. وعلى نحو ما قررته الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مؤتمرها الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر من هذا القبيل بشأن الشرق الأوسط، وأن يقدم الميسر تقريره إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ فضلاً عن اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر، فإنه ينبغي النظر إلى مؤتمر عام ٢٠١٢ بوصفه منتدى فرعياً للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. و لم يكن القرار بشأن عقد ذلك المؤتمر يعود إلى الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه، ينبغي أن تنطبق جميع القواعد المتبعة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار على مؤتمر عام ٢٠١٢. وينبغي أن يبنى أي قرارعلى أساس القرارات التي اتخذها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء في مؤتمرها لاستعراض المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا الآن إلى جميع المتكلمين في إطار المجموعة ٦، ’’نزع السلاح والأمن الإقليميان‘‘.

سنستمع الآن إلى المتكلمين المدرجين على قائمة المجموعة ٧، ’’آلية نزع السلاح‘‘، والذين يرغبون في الإدلاء ببيانات أو عرض مشاريع قرارات في إطار هذه المجموعة. وأطلب من الوفود مرة أخرى الإيجاز في بياناتها وجعلها تقتصر على موضوع المناقشة حيث أن لدينا ٢٧ متكلما على القائمة.

السيد هيرموسو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، سأتلو صيغة موجزة لبياني. تؤكد الفلبين من جديد إيمانها بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي أفضل وسيلة لتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون هناك آلية لنزع سلاح تعمل بشكل كامل وتتبعها هيئة تفاوضية ينبغي أن تعمل بشكل مكثف، وعلى أساس يومي إذا لزم الأمر، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومؤتمر نزع السلاح جزء من هذه الآلية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يتناول النقاط التالية:

بخصوص دعوة المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح إلى لفت الانتباه إلى مسألة العضوية في المؤتمر، فإن الفلبين تعتبر هذه المسألة مسألة مبدأ. وإذا عمل المؤتمر على أساس المساواة في السيادة بين الدول، فينبغي منح الدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة الكاملة في عمل الهيئة الفرصة للقيام بذلك.

ثانيا، من أجل تعزيز المزيد من الشمول والدينامية في مؤتمر نزع السلاح، تدعو الفلبين إلى إجراء استعراض لعضوية المؤتمر على النحو المنصوص عليه في نظامه الداخلي والسماح بتوسيع عضويته. والعديد من البلدان، التي تحظى حاليا بصفة مراقب في المؤتمر، لديها تطلعات مشروعة للحصول على العضوية الكاملة في المؤتمر. ولتيسير هذا الاستعراض، تدعو الفلبين إلى تعيين مؤتمر نزع السلاح لمقرر أو منسق خاص معني بتوسيع العضوية.

ثالثا، بالنظر إلى الحالة في مؤتمر نزع السلاح وضرورة إجراء تشخيص شامل للبنية العالمية لنزع السلاح حيث أن دولا من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء في الشمال أو الجنوب، تعرب عن قلقها إزاء الوضع الراهن في أوساط نزع السلاح، بل أن بعضها مستعد لاتخاذ تدابير استثنائية بما فيها التخلي عن المؤتمر، تحث الفلبين أعضاء مؤتمر نزع السلاح على تجاوز الخلافات العالقة بخصوص تنفيذ برنامج العمل. ولكن في حالة عدم قيامهم بذلك في غضون فترة زمنية محددة، فإنها لا ترى أي خيار سوى إيجاد وسائل بديلة للدفع قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. فعملية نزع السلاح ليست وحدها التي أصبحت محل شك؛ ولكن العملية المتعددة الأطراف برمتها على المحك.

والفلبين ترى أيضا أنه يجب على الدول أن تحجم عن المغامرة بالقيام بأنشطة ثبت مرارا وتكرارا أنها غير مجدية. وهناك هيئات أخرى في آلية نزع السلاح بخلاف مؤتمر نزع السلاح لا يمكنها أن تعمل أو تتوصل إلى نتائج موضوعية و/أو توصيات.

ونظرا للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان ومحدودية الموارد المتاحة الآن، فإن من الأفضل إنفاق هذه الموارد على مساع مثمرة بقدر أكبر، مثل التثقيف في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تود الفلبين أن تؤكد على أهمية تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وما يرتبط به من ضرورة زيادة الدعم المقدم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. والفلبين تعتبر برامج التثقيف في مجال نزع السلاح وسيلة لضمان أن يكون الجيل القادم من القادة في مجال نزع السلاح مستعدا لتحمل المسؤولية عن إبرام اتفاقات، نحن غير قادرين على التوصل إليها اليوم.

وعلاوة على ذلك، تُذكر الفلبين بالإجراء ٢٢ في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (القرار دإ-٢/١٠)، والذي يشجع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بخصوص دراسة الأمم المتحدة حول التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك باعتباره تدبيرا لبناء الثقة.

كما تود الفلبين أن تُذكر باتفاق آخر في غاية الأهمية، حسبما ورد في الوثيقة الختامية التوافقية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وأشير إلى الإجراء ٢١ الذي يدعو إلى الاتفاق على شكل موحد للتقارير لتحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعا دون المساس بالأمن القومي. وتقديم التقارير هذا أمر هام لعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وختاما، تود الفلبين أيضا أن تنوه بالإسهام الذي يقدمه المجتمع المدني ويمكنه أن يقدمه في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، سأتلو أنا أيضا نسخة موجزة من خطابي. ويجري توزيع النص الكامل في اللجنة.

لقد أنشأت الجمعية العامة آلية نزع السلاح التي نعرفها في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح قبل ٣٣ عاما. والمتطلب الأساسي الذي نصت عليه الدورة الاستثنائية الأولى في سياق آلية نزع السلاح هو:

”وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها“ (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ٢٩).

وخلال العامين الماضيين، سمعنا مرارا وتكرارا أن الآلية التي أنشئت في عام ١٩٧٨ ربما تكون غير قادرة على تهيئة بيئة مواتية لوضع القواعد والتداول والتفاوض حول مواضيع نزع السلاح؛ وبالتالي، فإن النغمة السائدة الآن هي الدعوة إلى تنشيط الآلية الدولية لنزع السلاح حيث جرى عقد اجتماعين رفيعي المستوى لتعزيز هذا الهدف.

وتنظر بعض الدول إلى هذه الآلية، التي يشكل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جزأين هامين فيها، على أنها فشلت في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها. ويجري وصف حالة هذه الآلية وتشخيص مرضها بصورة جزئية مع التركيز بشكل حصري تقريبا على الأعراض وليس على الأسباب.

لقد كان الغرض الأساسي من إنشاء مؤتمر نزع السلاح هو نزع السلاح النووي — وهو بند في جدول الأعمال لم تسمح بعض الدول الكبرى بإحراز أي تقدم بشأنه على مدى السنوات الـ ٣٢ الماضية. وكبار منتقدي مؤتمر نزع السلاح هم أنفسهم المسؤولون عن التباطؤ بشأن أهم قضايا نزع السلاح النووي: ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد قامت هذه البلدان أيضا بدور رئيسي في ضمان تقاعس مؤتمر نزع السلاح على مدى عقود وأوقفت المداولات في هيئة نزع السلاح. وتقتصر شواغلها الهادفة إلى تزكية النفس على تحقيق تقدم بشأن قضية واحدة في مؤتمر نزع السلاح، دون أي اهتمام بالقضايا الأساسية الثلاث الأخرى على جدول أعماله.

وفي عام ٢٠٠٨، أعطى الأمين العام، في سياق توضيح مقترحاته لنزع السلاح المؤلفة من خمس نقاط، الأولوية لنزع السلاح النووي. والسبب الذي جعل الأمين العام يوجه تلك الدعوة هو حقيقة أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوفاء بالغرض الذي وجد من أجله - نزع السلاح النووي — على مدى أكثر من ثلاثة عقود. والحقيقة أيضا أن المؤتمر فشل في تحقيق أي تقدم جوهري لمدة ١٥ عاما بعد اختتام المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فمن المستغرب أن نلاحظ أن الدعوات الحالية لتنشيط مؤتمر نزع السلاح تبرز بشكل انتقائي التطورات التي حدثت خلال العامين الماضيين وحدهما بتركيز اهتمامها على قضية واحدة.

ومن أجل تقييم الأسباب الكامنة وراء الجمود في مؤتمر نزع السلاح بموضوعية، من المهم أن نعترف بالحقائق الأساسية التالية. إن عمل مؤتمر نزع السلاح أو تقاعسه هو انعكاس للواقع السياسي السائد حيث أن المؤتمر لا يعمل في فراغ. ولا يمكن التفاوض على أي معاهدة في المؤتمر تتعارض مع المصالح الأمنية لأي من الدول الأعضاء فيه. وفي الواقع، فقد جرى إدراج قاعدة التوافق في الآراء في النظام الداخلي للمؤتمر لضمان هذه النقطة. وبالتالي، فإنه لا يمكن إحراز تقدم في المؤتمر إلا من خلال تلبية أو معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

ولا يمكن إرجاع عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح إلى نظامه الداخلي، حيث أنه جرى التفاوض بنجاح على صكوك تاريخية، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باستخدام نفس النظام في مؤتمر نزع السلاح.

وتدل هذه الحقائق على أن المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح ليست ذات طابع تنظيمي أو إجرائي. ولذلك، فقد حان الوقت لكي نواجه الواقع ونعترف بالأسباب الحقيقية التي جعلت مؤتمر نزع السلاح لا يؤدي وظيفته. فتاريخ المؤتمر يظهر بوضوح وجود نمط يتمثل في عدم التفاوض إلا على الاتفاقات التي لا تقوض المصالح الأمنية للدول القوية أو تعرضها للخطر.

ويجري اتباع نفس النموذج والنهج في حالة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فالدول الكبرى، بعد أن كونت مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية وكذلك مخزونات من المواد الانشطارية، ولا سيما اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة، والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى رؤوس حربية نووية، مستعدة اليوم لإبرام معاهدة لن تحظر سوى إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل نظرا لأنها لم تعد بحاجة إلى المزيد منها.

ذلك النهج لا يكلفها شيئا، حيث أنه لن يقوض أمنها أو يعرضه للخطر. لذلك السبب، فهي غير مستعدة لإدراج مسألة مخزونات المواد الانشطارية القائمة في معاهدة المواد الانشطارية.

علاوة على ذلك، أدت سياسات التعاون النووي التمييزية التي اتبعتها بعض القوى الرئيسية، خلال الأعوام القليلة الماضية إلى انعدام الأمن واختلال التوازنات، خصوصا في منطقتنا. وقد فاقمت تلك السياسات التفاوتات في مخزونات المواد الانشطارية في جنوب آسيا، من خلال تقويضها للقواعد الدولية الخاصة بعدم الانتشار سعيا وراء السلطة والربح. للأسف، تستمر تلك السياسات التمييزية و لم تلق أية معارضة من قبل البلدان الأعضاء في مجموعة الموردين النوويين، التي تضم بعضا من أكثر المؤيدين حماسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأشد منتقدي ما يسمى عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

ولتلك الأسباب، اضطرت باكستان إلى اتخاذ موقف معارض للانتقائية والتمييز والاستثنائية في المجال النووي. ولا يمكن التوقع من أي بلد أن يتنازل عن مصالحه الأمنية الأساسية من أجل صك لا يكلف البلدان المعنية الأخرى أي ثمن.

إن التحديات التي يواجهها جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي، والآلية تتجاوز مؤتمر نزع السلاح. ومكونات آلية نزع السلاح المعاصرة مترابطة. وباقي عناصر تلك الآلية، مثل هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، كان أداؤها بنفس جودة أو سوء أداء مؤتمر نزع السلاح. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تطوير وثيقة متفق عليها، لما يزيد عن عقد ونصف. و لم تجد مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الأولى، أي قوة تمضي بها قدما سياسيا طيلة سنوات عديدة. لم

إذن ننتقي مؤتمر نزع السلاح ونقول إنه غير نشيط؟، ولذلك يتعين أن يجري تنشيط تلك العناصر، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح بشكل متزامن والعمل بشكل متكامل وشامل. إننا نرى ضرورة اتخاذ الخطوات والتدابير التالية.

أولا، إن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يشمل عددا من المسائل الأساسية، ويتعين التعامل مع جميع تلك المسائل بطريقة متساوية ومتوازنة. وعدم إحراز تقدم بشأن واحدة من المسائل بسبب شواغل أمنية لدى بعض الدول، ينبغي ألا يؤدي إلى جمود في مؤتمر نزع السلاح، حيث يمكن وينبغي تناول مسائل أخرى مدرجة في جدول أعماله والنظر فيها والتفاوض بشأنها.

ثانيا، يظل نزع السلاح النووي، المسألة المدرجة منذ أمد طويل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وحركة عدم الانحياز التي تضم ١٢٠ عضوا، يمثلون الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اعتبرت باستمرار أن نزع السلاح النووي يقع على رأس أولويات المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ثالثا، يمثل الاقتراح بشأن إبرام صك قانوني يتعلق بضمانات الأمن السلبية مسألة هامة أخرى ظلت مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح على مدى سنوات عديدة. إن صكا ملزما قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية لن يمس المصالح الإستراتيجية لأي بلد. وفي واقع الأمر، لا توجد دولة حائزة للأسلحة النووية يمكن أن تنظر في استخدام أسلحة نووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وحتى مجرد التهديد بذلك يمثل عملا يستحق الاستنكار من الناحية الأخلاقية.

رابعا، يتعين علينا أن نعترف بحقائق الواقع، وأن نعمل من أجل بناء توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح، من خلال الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول.

خامسا، لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بطريقة انتقائية على مسائل تعتبرها بعض الدول ملائمة.

سادسا، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بأن تتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى نزع الأسلحة النووية.

سابعا، يجب أن تُزال ازدواجية المعايير والانتقائية بشأن تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي.

ثامنا، وعدا الإصلاح وتنشيط أساليب العمل، تحتاج الأدوار المتعلقة بالقواعد والمداولات ومهام اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح إلى التنشيط.

إن باكستان تؤمن بقوة بالحاجة إلى الحفاظ على جميع عناصر آلية نزع السلاح، التي تم وضعها بتوافق بالآراء. ومن شأن كل جهد يرمي إلى الالتفاف على تلك الآلية أو إضعافها، أن يقوض توافق الآراء والشرعية. لن تشارك باكستان أبدا في جهود من ذلك القبيل. بدلا من الحلول الانتقائية والجزئية الهادفة إلى تعزيز آلية نزع السلاح، تدعو باكستان إلى تطوير توافق آراء جديد ومتوازن، للتعامل مع الجمود الحالي، في الآليات والأساليب الخاصة بتعزيز الأمن والسلام العالميين، فضلا عن النهوض بمفاوضات نزع السلاح.

في ذلك الصدد، تدعم باكستان بالكامل الدعوة التي وجهتها منذ زمن طويل حركة عدم الانحياز، التي تضم تقريبا ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ومن شأن الدورة الإسهام بشكل إيجابي في إيجاد سبل لتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، بطريقة متوازنة وغير تمييزية، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار (A/C.1/66/L.39).

السيد ميلوبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم جنوب أفريقيا بالنظام القائم على القواعد الدولية، وبتعزيز الإدارة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يبدو أن هناك تزايدا في نفاد الصبر إزاء استمرار عدم إحراز تقدم جوهري بشأن جدول أعمال نزع السلاح، وأن هناك اتفاقا عاما على أنه لم يعد من الممكن العمل على النحو المعتاد.

في ذلك السياق، فإن الجلسة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في تموز/يوليه، أبرزت مرة أخرى الشعور العام بالإحباط. ومع ذلك، فإن الجلسة قد جسدت أيضا المواقف المتباينة للدول بشأن الكيفية التي يمكن بها الخروج من المأزق المستمر في هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن تحقيق توافق في الآراء بشأن سبل الانتصاف المناسبة لا يزال بعيد المنال، يبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق بشأن الحاجة إلى التأكد من أن تلك المؤسسات تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله وتنفذ الولايات الخاصة بها.

إن المساعي الجارية لمعالجة الهواجس المتعلقة بكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية لا تزال تتسم باتخاذ إجراءات تخدم المصالح الضيقة، التي تشل المحافل المتعددة الأطراف المكلفة خصيصا بمعالجة هذه المسائل. لذلك فالتوصل إلى الفهم المتمثل في أن الجهود المبذولة لتأمين وتعزيز السلم والأمن الدوليين تعتمد على المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي ما زال بعيد المنال.

وتحاجج جنوب أفريقيا على الدوام بأن مخاوفنا المتعلقة بالأمن الجماعي تتطلب حلولا جماعية مستدامة تأخذ في الاعتبار ليس فقط احتياجات الأمن الفردي لمن لا يزالون يمسكون بزمام الأمور في نظام دولي غير متكافئ، ولكن أيضا تلك التي تجسد مصالحنا الأمنية المشتركة. ولئن كنا نقر بأوجه قصور آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وحاجتها إلى الإصلاح، فإننا لا نزال ملتزمين تماما بتنشيطها.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لينوه بجهود الرؤساء الستة لهذا العام لمؤتمر نزع السلاح الرامية إلى إنهاء حالة الجمود التي ظلت لفترة طويلة جدا تحول دون تنفيذ المؤتمر لولايته بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح. على الرغم من هذه الجهود الكبيرة، فإنه من المؤسف حقا أن مؤتمر نزع السلاح أخفق مرة أخرى هذا العام في الشروع في عمله الفني بشأن أي من البنود المدرجة في جدول أعماله.

ولذلك نشاطر الآخرين خيبة الأمل من أن لا مؤتمر نزع السلاح ولا هيئة نزع السلاح تمكنا من تحقيق أي نتائج جوهرية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الأولى. وقد يكون تضارب الأولويات وعدم توفر ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية بين الدول قد أضافا عبئا إلى التحديات التي تواجهها آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويحدونا الأمل في أن هذه الدورة للجنة الأولى ستولد زخما للجهود الرامية إلى تعزيز جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتنشيط آليته.

يضطلع مؤتمر نزع السلاح بالمسؤولية عن إجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتنبع ولايته الأساسية من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨. وبسبب عجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بتلك الولاية الأساسية، لما يزيد عن عقد من الزمان، بدأ البعض يتساءل عما إذا كان مؤتمر نزع السلاح لا يزال الوسيلة الملائمة للسعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح.

والإنجازات التي حققها مؤتمر نزع السلاح في السابق ليست بحاجة إلى برهان، حيث جرى التفاوض على صكوك أساسية لنزع السلاح في ذلك المحفل نفسه. ونظرا لطابع

المؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية، تعتقد جنوب أفريقيا أنه قادر على الدخول في مفاوضات بشأن أي مسألة مدرجة في جدول أعماله، على الرغم من أننا نعترف بأن إبرام أي اتفاق ملزم قانونا في المستقبل القريب ربما يكون أمرا مرجحا بشأن بعض المسائل أكثر من غيرها. ويرى وفد بلدي أن الخلاف حول الأولويات ينبغي ألا يمنع تلك الهيئة من التناول الموضوعي للمسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

ونظرا للسنوات العديدة من الجمود في مؤتمر نزع السلاح، ترى جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان للتقييم والتفكير المتروي بطريقة نقدية في النهج الذي تم اتباعه نحو إجراء المفاوضات في المؤتمر، فضلاً عن استكشاف الخيارات التي من شأنها أن تمكّن من إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن تغتنم جميع الوفود هذه الفرصة لتوفير زخم متجدد لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح، يسهم في زيادة الأمن للجميع.

وإذ ندرك تردد البعض فيما يتعلق بالمشاركة في هذه العملية، بسبب المخاوف من الجهود التي يمكن أن تقوض آلية نزع السلاح و/أو جدول الأعمال ذاته، تعتقد جنوب أفريقيا أنه لا يمكن تجاوز الخلافات وبناء توافق في الآراء من أجل المصلحة المشتركة بغض النظر عن الصعوبات التي قد نواجهها، إلا عبر المشاركة الموضوعية في معالجة القضايا الجوهرية بطريقة مباشرة وفي جهد جماعي.

وبينما نتدبر في أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال هذه الدورة للجنة الأولى، فإن من المهم التذكير بأن نزع السلاح النووي كان موضوع أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، فضلاً عن كونه البند الأول على جدول أعمال المؤتمر منذ إنشائه. ونشير إلى أن إنشاء هيئة فرعية في المؤتمر للتعامل مع نزع السلاح النووي كان جزءا لا يتجزأ من خطة العمل التي اُعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وعليه، فإن نزع السلاح النووي لا يزال في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وربما تكون الحجج التي ساقها البعض بأن الوقت لم يحن بعد للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي قد وفرت أساسا منطقيا للآخرين للتشكيك في مدى جاهزية المسائل الأخرى ذات الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح، مثل إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

ونظرا لالتزام وفد بلدي الثابت بالسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإنه يؤيد الجهود الملموسة والمنهجية والتدريجية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، وخصوصا الجهود التي تتقيد بمبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق.

وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة بدء مفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويكون من شأنها تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء. وعلى الرغم من التزامنا الطويل الأمد بالتفاوض حول معاهدة كهذه، نأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح حتى الآن من الشروع في العمل الفني بشأن هذه المسألة. غير أنه من المهم أن نذكر بأنه ولئن كان عدم إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع وغيره من المواضيع ليس بظاهرة جديدة، فإنه يمكننا التغلب على الجمود بإظهار ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية.

ويتمثل أحد الإسهامات الرئيسية لآلية نزع السلاح في مجال صون السلام والأمن الدوليين في وضع قواعد توافقية لمعالجة المسائل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، فإنه يجدر التذكير أيضا بالإسهامات القيّمة السابقة لهيئة نزع السلاح في إعداد توصيات بتوافق الآراء لا تزال توجه عملنا

إلى اليوم. وعليه، فقد شعرت جنوب أفريقيا بخيبة الأمل لأن الهيئة، بوصفها الهيئة التداولية في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، قد اختتمت دورة أخرى من دوراتها التي تعقد لمدة ثلاث سنوات دون تحقيق أي نتائج جوهرية.

والسؤال الذي يواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف هو ما إذا كانت هذه المؤسسات ستكون قادرة –بعد سنوات عديدة من التقاعس عن العمل–على استعادة مكانتها بوصفها مؤسسات متجاوبة متعددة الأطراف، بوسعها أن تسهم في تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر على أمننا الجماعي. وهل باستطاعة تلك المؤسسات أن ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي وتفي بولاياتها؟ وما الذي يمكن القيام به لتنشيط عمل تلك المؤسسات والدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف؟ وإذ نحكم استناداً إلى المناقشات التي جرت على مدى الأسبوعين الماضيين، فإن من الواضح أنه لم يتبلور بعد رأي مشترك حيال هذه الأسئلة.

ووفد بلدي على استعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني بغية دعم إحراز تقدم جوهري بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف من أجل تعزيز نظام الحوكمة المتعدد الأطراف والإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

وإذ آخذ الكلمة، أود أن أعرض رسميا، باسم هولندا وسويسرا وجنوب أفريقيا، في إطار البند ١٠٦ من جدول أعمال دورة هذا العام، مشروع القرار A/C.1/66/L.39 المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“.

ويعترف مشروع القرار بدور مؤتمر نزع السلاح ووظيفته وإنجازاته السابقة، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، غير أنه يعرب عن القلق إزاء حالة آلية نزع السلاح والحاجة إلى مزيد من الجهود والمرونة لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونظرا للطائفة الواسعة من الآراء، يدعو المشروع الدول إلى بحث الخيارات والمقترحات والعناصر اللازمة لتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، ودراسة تلك الخيارات والمقترحات والعناصر وتوحيدها. كما يحث مؤتمر نزع السلاح على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١٢.

وتأمل جنوب أفريقيا وهولندا وسويسرا أن يكون مشروع القرار، الذي يمثل انعكاسا دقيقا للآراء المتنوعة، بمثابة تشجيع على بذل مساع مشتركة بهدف استئناف الأعمال الفنية في إطار هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة. ونأمل أيضا أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء مرة أخرى في هذا العام.

السيد فان دن إيسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ومؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، لم تف بتوقعات المجتمع الدولي على مدار أكثر من عقد. والمؤتمر عاجز عن الوفاء بولايته. وهو عاجز عن معالجة التحديات الأمنية الملحة التي تواجه المجتمع الدولي عن طريق إعداد صكوك فعالة ومتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من خلال المفاوضات.

وهولندا ترى أن الجمود في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول. ونحن بحاجة ماسة إلى تنشيط عمل المؤتمر. ونحن بحاجة ماسة للمضي قدما في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نقدر كثيرا مبادرات الأمين العام لدعم هذه الجهود. وقد سلط الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمناقشة التي جرت متابعة له في تموز/يوليه الماضي الضوء على تنوع آراء الدول بشأن أسباب الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ولكن الاجتماع الرفيع

المستوى أوضح في المقام الأول أننا بحاجة إلى تجاوز مجرد التداول والشروع في العمل دون أي مزيد من التأخير.

وفي نيويورك، فشلت هيئة نزع السلاح للأسف مرة أخرى في إصدار أي توصيات ملموسة. ونحن نعتبر ذلك مؤشرا إضافيا على التحديات المستمرة التي تواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بصفة عامة.

وإذا لم تتمكن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وخصوصا مؤتمر نزع السلاح، من التغلب على هذه الأزمة، سيتعين على المجتمع الدولي، واللجنة الأولى على وجه الخصوص، الرد والتفكير جديا في سبل ووسائل للتغلب عليها. والدول تناقش بالفعل مختلف الخيارات. ويركز بعض الخيارات على منح الجمعية العامة دورا أكثر مركزية ونشاطا. ويركز البعض الآخر على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا في مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة. وهناك من يسعون إلى تكثيف التحضيرات للمفاوضات أو يسعون إلى تنفيذ عملية إصلاح أوسع نطاقا للآلية. وعلى الرغم من أن جميع هذه الخيارات مختلفة إلى حد ما، فإن ثمة قاسما مشتركا بينها. فهي جميعا تهدف إلى تحسين الأمن العالمي، بما في ذلك من خلال العمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، تعرض هولندا، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وسويسرا، مشروع قرار بشأن تنشيط آلية نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومشروع القرار يهدف إلى تحقيق توافق في الآراء وإلى توحيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول ضرورة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويشجع مشروع القرار الدول على الاستفادة من العمل الذي جرى الاضطلاع به بالفعل لبحث الخيارات والمقترحات والعناصر اللازمة لتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، ودراسة تلك الخيارات والمقترحات والعناصر وتوحيدها.

ويسلم مشروع القرار أيضا بضرورة إجراء تقييم، خلال هذه الدورة للجمعية العامة، لجميع الجهود ذات الصلة لكي نكون مستعدين جيدا للدورة السابعة والستين. ويتعين علينا التأكد من أننا لن نجد أنفسنا في العام المقبل، في حالة فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى، في نفس موقفنا في هذا العام، ولكن أن يكون لدينا أساس للنظر في خيارات بديلة. وأود أن أؤكد على أنه إذا ما فشلنا في إحراز تقدم جوهري، فإن هولندا ترى أن جميع الخيارات ينبغي أن تكون مطروحة للنقاش.

السيدة سيكوينسوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الجمهورية التشيكية تدعم تعزيز تنشيط مجمل آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة واللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

إن اللجنة الأولى هيئة مهمة تجري فيها المناقشات بشأن المواضيع والمبادرات الحالية بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. ويتعين على اللجنة الأولى تحسين أساليب عملها، بغية الاستجابة على نحو أفضل للتحديات الأمنية المعاصرة ووضع تدابير ملموسة من أجل معالجتها.

بالمثل، يتعين استعراض أساليب عمل وإجراءات هيئة نزع السلاح. وينبغي أن تهدف الهيئة إلى تقديم توصيات بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة إلى الجمعية العامة، ومن خلالها لمؤتمر نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التي تضطلع بدور حاسم فيما يخص مفاوضات المعاهدات المتعددة الأطراف. وبعد أكثر من ١٠ سنوات من الجمود، ثمة حاجة لأن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله. وسيكون العام القادم حاسما بالنسبة للمؤتمر،

فيما يخص إثبات مصداقيته وفعاليته وأهميته. إن الجمهورية التشيكية تدعم تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة في تموز/يوليه، خلال المناقشة الخاصة بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن المقترحات الملموسة المقدمة فيما يخص المؤتمر. إننا ندعو جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل بدون تأخير، و الشروع لاحقا في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبدء العمل بشأن باقي المسائل المطروحة في جدول الأعمال.

إن الجمهورية التشيكية بوصفها عضوا نشطا في المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، تعتبر مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مهمة للغاية. وبينما ندعم حاجة المؤتمر للشروع في عمل فني في أقرب فرصة سانحة، فإننا ندعو إلى النظر بشكل مواز في مسألة العضوية. ورغم أن النظام الداخلي ينص على المراجعة المنتظمة للعضوية، فإن آخر مراجعة وتوسيع للعضوية حدثا قبل ١٢ عاما. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يصبح أكثر انفتاحا. ولن يكون الأثر العالمي لأي صك قانوني جديد حقيقيا، إلا إذا دعمت عمليته التفاوضية مبادئ الشفافية والشمول. في ذلك الصدد، فإننا ندعو إلى التعيين المبكر لمقرر خاص بغية استعراض مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح. ويتعين اعتبار ى هذا التعيين وسيلة للشروع في المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة. ولن يوحي مسبقا بأية نتائج بعينها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لتقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.21.

السيد شتروهال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إن تنشيط الآلية الدولية لنزع السلاح أمر ضروري. وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض عناصر تفكيرنا، والأهم المبادرة التي اضطلعنا بها إلى جانب المكسيك والنرويج.

أعلن وزيري عند مخاطبته الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر بأن النمسا ستدعم مشروع قرار بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومشروع القرار هذا هو الثالث على التوالي، الذي يعرضه وفد بلدي في اللجنة الأولى منذ اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج العمل (أنظر CD/1864).

لقد عرضت عام ٢٠٠٩، بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، مشروع القرار ٦٤/٦٤، بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، وتفاوضت عليه. و رحب مشروع القرار باعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء. ويظل برنامج العمل ذاك يشكل بالنسبة للسواد الأعظم منا المعيار الذهبي لبرنامج متوازن وشامل، لكن عدم تنفيذه يظهر أيضا عجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بولايته المتمثلة في إجراء مفاوضات حقيقية لإبرام معاهدات نزع السلاح، التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح.

وعرض وفد بلدي العام الماضي القرار ٩٣/٦٥ المتعلق بتنشيط مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وتفاوض بشأنه، عقب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام.،،،. وأظهرت المناقشة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة خلال شهر تموز/يوليه الماضي الشعور العارم بالطابع الاستعجالي للتغلب على الجمود الحالي الحاصل في آلية نزع السلاح على الصعيد الدولي، لكنها لم تفض إلى تقديم مقترحات ملموسة بشأن كيفية معالجة هذا التحدي.

قدمنا من ثم خلال هذا العام، جنبا إلى جنب مع المكسيك والنرويج مشروع القرار A/C.1/66/L.21، المعنون ”المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح“، المتضمن مقترحا ملموسا ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها

العام المقبل. وقبل عرض مشروع القرار بشكل تفصيلي أكبر، دعوني أشير بإيجاز إلى نهجنا العام.

نتفق على غرار الآخرين بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل متعدد الأطراف المعين فيما يخص مفاوضات نزع السلاح. وبوسعي التذكير بأن النمسا كانت من بين الرؤساء الستة عندما جرى التفاوض بشأن المقرر CD/1864. سعينا بشكل خاص إلى جعل برنامج العمل متوازنا قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأولويات المخصصة لمختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال. وسنواصل بذل قصارى جهودنا من أجل الإسهام في كسر الجمود الذي يشهده المؤتمر.

لكن النمسا، ومنذ انضمامها إلى المؤتمر، لم تشهد يوما واحدا من المفاوضات الفنية هناك. وبعد مضي عقد ونصف من الشلل، أصبح من الواضح بشكل متزايد بأن المؤتمر لن يكون قادرا على الارتقاء لولايته المتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح.

دعوني أؤكد في ذلك الصدد بأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، قد أناطت بالمؤتمر التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، وليس منع التفاوض بشأن تلك المعاهدات. لكن للأسف هذه هي الحال التي يبدو عليها مؤتمر نزع السلاح اليوم. وكان الجمود الحالي محل العديد من التحليلات. ودعوني أحاول تغيير السرد مما يقال لنا إلى ما نسمعه. يقال لنا بأن غياب الإرادة السياسية يمنع مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بمهمته الرئيسية، المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. لكن ما نسمعه هو وجود وفرة في الإرادة السياسية لدى الأغلبية العظمى من أجل التفاوض.

وقيل لنا إن قاعدة توافق الآراء ضرورية لحماية المصالح الأمنية، للقليل من أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ولكن ما نسمعه هو أن قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تستخدم لمنع الشروع في المفاوضات. وغني عن القول إن اتخاذ قرار بشأن الانضمام لأي صك قانوني ينتج عن تلك المفاوضات، هو حق سيادي لكل دولة على حدة، بغض النظر عن كونها عضوا في مؤتمر نزع السلاح أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو كليهما معا.

وقيل لنا أيضا إن المصالح الأمنية على المحك، كما لو أن التفاوض على معاهدات نزع السلاح يشكل تهديدا. ومن الغريب بوجه خاص استخدام الدول التي لديها أسلحة نووية في ترساناتها لهذه الحجة. لكن ما نسمعه هو أن مفاوضات معاهدات نزع السلاح تزيد من أمن المجتمع الدولي بأسره، خصوصا بالنسبة للغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

نرى أيضا ضرورة التغلب على الشلل المستمر في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف بشكل عاجل. من ثم يتعين النظر في نهج جديدة ومبتكرة بشأن كيفية تحقيق تقدم بشأن الجوهر. ويمكن أن يتطلب ذلك كسر بعض العقائد، والتخلي عن الطريقة التقليدية في التفكير، فضلا عن الاستعداد للتوافق.

لذلك دعوني أعرض بإيجاز مشروع قرارنا، الذي هو محاولة لتشجيع مثل هذا التفكير المبتكر. ومشروع القرار ليس بأي حال من الأحوال، محاولة لتقويض مؤتمر نزع السلاح. وسجل عملنا خلال الأعوام الأخيرة، واضح بما يكفي ليظهر التزامنا بالشروع في مفاوضات نزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويشير مقترحنا إلى فكرة إنشاء أفرقة عاملة مفتوحة العضوية في جنيف بشأن جميع المسائل التي وصلت حاليا إلى طريق مسدود في مؤتمر نزع السلاح، خلال فترة شلل مؤتمر نزع السلاح.

و تركز بشكل رئيسي على حفز الانتقال من مناقشاتنا بشأن المسائل الإجرائية، مثل برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات فنية بشأن نزع السلاح. وتحافظ على

توازن حذر بين مختلف المسائل ذات الأولوية، الذي هو ضروري في نظرنا لحشد دعم أوسع لأي نجاح كبير فيما يخص الجانب الفني. ودعوني أشير في ذلك السياق إلى أن المسائل الثلاث، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، هي مسائل خاصة بنزع السلاح النووي. لذلك وضعناها تحت الغطاء الواسع لنزع السلاح النووي.

لا يتوقع مشروع القرار اتخاذ أي قرار تنفيذي خلال هذه المرحلة. بدلا من ذلك، يقترح إيلاء عناية جادة لهذا المقترح خلال الدورة القادمة للجمعية العامة العام المقبل، في حال استمر شلل مؤتمر نزع السلاح. ويتعين علينا تخصيص كامل جهودنا العام المقبل للعودة بمؤتمر نزع السلاح للعمل من جديد. لكننا إذا لم نستطع تحقيق هذا الإنجاز، فبلدي على قناعة بأنه يتعين النظر بجد في نهج جديدة.

إننا نعتبر مقترحنا إسهاما فيما يخص إطلاق مناقشة أوسع، ونحن منفتحون أمام كل باقي المقترحات المبتكرة التي من شأنها مساعدتنا على المضي قدما في اتجاه المفاوضات الفنية لنزع السلاح. ومشروع قرارنا هو إسهام بناء. لقد حققنا بالفعل هدفا واحدا، يتمثل في حفز مناقشتنا و الديناميات اللازمة لتنشيط آلية نزع السلاح.

ونحن ندرك أن بعض الوفود في هذه المرحلة تشكك في الأفكار التي أوجزناها. ولذلك نواصل إجراء المشاورات على نطاق واسع وبصورة شفافة. لقد استمعنا بإمعان لكل ما أدلي بع من تعليقات، لاسيما خلال جولتي المشاورات غير الرسمية اللتين عقدتا في الأسبوع الماضي. وأود أن أشكر الوفود على إسهاماتها. ونتيجة لذلك، قمنا بتكييف النص إلى حد ما وأعددنا تنقيحا لمشروع القرار، الذي سيعمم.

ونقدر المجموعة الواسعة من التعليقات. فالتعليقات يسرت بالتأكيد هدفنا الجماعي المتمثل في إحراز تقدم كبير في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وإذ نأخذ ذلك النهج في الحسبان، فإننا ندعو جميع الوفود إلى النظر في اقتراحنا استنادا إلى أسسه الموضوعية، من منظور متفاعل، بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن آلية نزع السلاح، التي تنظم وتنفذ نظام تعددية الأطراف الذي نتمسك به جميعا، تشهد حالة متباينة. ويصدق هذا بشكل خاص على الأسلحة النووية. و لم نعد بحاجة على الإطلاق لإثبات حيوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالمؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام ٢٠١٠ منح جميع الدول الأطراف خارطة طريق لاتخاذ إجراء بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة في السنوات المقبلة. ونحن نعتبر احترام خارطة الطريق أولوية. ومؤتمر باريس، الذي عقد من ٣٠ إلى حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، عزز التماسك فيما بين الدول الخمس الأصلية الحائزة للأسلحة النووية، ويسر النظر في السبل والوسائل التي ينبغي تنفيذها ليتسنى لهذه الدول الوفاء بالتزاماتها بحلول عام ٢٠١٥.

كما يشكل تعيين ميسر للمؤتمر المعني بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ واختيار البلد الذي سيستضيفه معلمتين هامتين على خارطة الطريق التي وضعتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيتعين على البلدان المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢ أن تنشئ، إن كانت لديها الإرادة السياسية، محفلا خاصا فيما يتعلق الطريق الطويل والشاق المفضي إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها.

وبينما يحرز التقدم بشأن المسألة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يصدق القول ذاته على مؤتمر نزع السلاح. غير أن فرنسا على اقتناع بأن هذا هو المحفل الوحيد الممكن لمناقشة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي له فرصة النجاح. وقد أكدت جلسات المناقشات الرفيعة المستوى، كما لو كان ذلك ضروريا، أن حالة الجمود في

مؤتمر نزع السلاح لم تنجم عن المحفل ذاته بل عن سياق دولي خاص- إذ أننا نواجه الصراعات ذات الطابع السياسي وليس القيود الإجرائية. والنظام الداخلي، لاسيما قاعدة توافق الآراء، يضمن الحفاظ على مصالح جميع البلدان في مجالي الدفاع والأمن. ومما لاشك فيه أنه من المفارقة اليوم أن قاعدة توافق الآراء عنصر من عناصر حالة الجمود، لكنها لا تزال أيضا ضرورية للمفاوضات ذاتها.

بيد أن نقل المناقشة إلى محفل آخر – إلى الجمعية العامة كما يأمل البعض، في صيغة أفرقة عاملة – لن يساعد على حل المشاكل السياسية الكامنة وراء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. بل على العكس من ذلك، سيديمها ويبدد الضغط المفروض للتغلب عليها. وبدلا من ذلك، من واجبنا أن نذكر من كانوا سببا في هذا المأزق بأنهم لن يحققوا أي مكسب، ما عدا بعض الوقت ربما – ولكن بأي ثمن – بالسير ضد تيار التاريخ.

وقبل أن أتناول وجاهة المحافل التي تعالج الأسلحة النووية، أود أن أقول بضع كلمات عن محفلنا السنوي، هيئة نزع السلاح. يجب أن نقر بأن الهيئة لم تف بوعدها. وعد مضي أكثر من ٣٠ سنة على إنشائها، وعدد لا يحصى من الدورات، فإن نتيجة كل تلك السنوات من المداولات نتيجة متواضعة، ناهيك عن التكلفة التي تكبدتها الأمم المتحدة والوفود الوطنية من حيث تكرار الاجتماعات التي لم تثمر أي نتيجة نهائية.

وبين السنوات التي لم تتمكن فيها تلك الهيئة من الاتفاق على جدول أعمال، مثلما وقع في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والسنوات التي انتهت فيها دورات العمل بدون تحقيق أي نتائج ملموسة، مثلما شهدنا ذلك للتو في الربيع الماضي، لا يسعنا سوى أن نشعر ببالغ الأسف. غير أن الهيئة استطاعت في الماضي أن تضع عناصر مفيدة، مثل المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي من المؤسف أنها لا تحترم على الدوام من لدن من يدعون إلى إنشاء مثل هذه المناطق. ومما لاشك فيه أن تلك الحالة تعزى بشكل كبير إلى اشتداد تضارب المصالح وبعض القدر من انعدام المرونة. غير أننا، حتى لوضع تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، مثلا، ننجح في التوصل إلى اتفاق في محافل أخرى وليس في الهيئة. وقد تكون هناك بعض الدروس التي ينبغي أن نستخلصها في ذلك السياق بشأن قابلية الهيئة للاستمرار.

وفي الختام، أود أن أذكر المحافل المعنية بميدان الأسلحة النووية. لقد أجريت ثلاث مجموعات من المفاوضات في ١٥ سنة، وهو أمر تشيده بع فرنسا، لاسيما بالنظر إلى الدور الفعال الذي اضطلع به بلدنا خلالها – اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، و البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، و اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. وهذه المفاوضات لديها عنصر مشترك يتمثل في أنها تتعلق بالأسلحة التقليدية التي تلحق أشد الأضرار على المستوى الإنساني، بما في ذلك بعد انتهاء الصراعات. وهي تجسد التأثير المفيد والقدرة على حشد المجتمع المدني، الذي ينبغي مواصلة تعزيز دوره في النظام المتعدد الأطراف.

وفي الوقت ذاته، إن إبرام اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو يثير مسألة فعالية المحفل المتعلق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ويمكن أن نتوقع أن شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيكون لحظة حاسمة لمصداقية ذلك المحفل، ومن ثم، مستقبله. نحن هنا بصدد صلب مشكلة معروفة جيدا تتعلق بفعالية آلية نزع السلاح ومدى ملاءمة هذا المحفل للمفاوضات التي سيحتضنها.

وترى فرنسا أن الحالة واضحة. إبرام اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو لا يكفي لأنهما لن تعتمدا من جانب المجتمع الدولي قاطبة خلال جدول زمني معقول. وتحقيق عالميتهما، الذي سيظل على الدوام أولوية بالنسبة لنا، يواجه تردد عدد من البلدان الرئيسية. وبالتالي، فإننا نعرب عن أسفنا لأن البلدان التي لديها أكبر المخزونات من الألغام المضادة للأفراد أو من الذخائر العنقودية تعتقد أنها لن تستطيع المصادقة على هاتين الاتفاقيتين في المستقبل القريب.

وبدون أن نفق الأمل ونحن ننتظر أن توقع تلك البلدان على هاتين الاتفاقيتين، نواصل السعي إلى إيجاد السبل لتحقيق النتائج الملموسة في الميدان. ولبولغ ذلك الهدف، سنستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر التفاوض على بروتوكول سادس لاتفاقية الأسلحة التقليدية، بشأن الذخائر العنقودية. ونحن نرى أن هذا الاختيار الذي قمنا به عن وعي وبعد تفكير عميق بشان بروتوكول سادس لن كون مجديا إلا إذا شمل ثلاثة معايير رئيسية– يجب أن يكون ملزما قانونا، ومتسقا مع اتفاقية أوسلو، ويجب أن يكون له أثر إنساني حاسم وفوري. ونحن على ثقة بأن المحفل المتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية سيمكننا من تحقيق تلك النتيجة.

إن فعالية نظام تعددية الأطراف يجب أن تقاس أولا بقدرته على حل المشاكل الآنية، بعبارة أخرى، بناء عالم أكثر سلامة، قادر على الحد من التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، تتشاطر فرنسا مشاعر الإحباط التي أعبرت عنها جميع البلدان تقريبا خلال أعمالنا. واليوم، هناك البعض الأمل، من خلال مشاريع القرارات التي تعرضها، في الخروج من حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح والبدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستحدد فرنسا تصويتها على مشاريع القرارات تلك استنادا إلى ثلاثة معايير.

تولت الرئاسة السيدة بورلاند، نائبة الرئيس.

المعيار الأول يتعلق بالاتساق فيما بين مشاريع القرارات ذاتها، فضلا عن المناقشات التي أجريت داخل مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي، ينبغي التخلي عن التشكيك في ترتيب الأولويات المتعلقة بالمسائل الرئيسية الأربع المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أو الولايات المحددة التي اتفق عليها الجميع في برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864. ونعتقد أن ذلك سيشكل خطوة إلى الأمام على الرغم من أنه لن يسهم في إحراز التقدم في مجال نزع السلاح.

والثاني هو وضوح وأهمية الولايات. من هذا المنظور، تبدو بعض الاقتراحات المحددة مثيرة للاهتمام وبعضها الآخر يثير قدرا أقل من الاهتمام. إن نقل المناقشات من مؤتمر نزع السلاح إلى الأفرقة العاملة للجمعية العامة، التي ما زالت تركيبتها، ونظمها الداخلية وتمويلها غير واضحة، سيكون محفوفا بالمخاطر وذا نتائج عكسية.

أما المعيار الأخير فهو ما إذا كانت الدول الأعضاء ستؤيدها. إن مشاريع القرارات التي تشجع المبادرات الجديدة يجب أن تحظى بتوافق في الآراء، أو في حالة إجراء تصويت، أن تعتمدها الغالبية العظمى من الدول. هذه هي الطريقة التي تم بها إطلاق المفاوضات على معاهدة تجارة الأسلحة، التي قد تكتمل في وقت قريب. لكن يخشى من أن تحقيق مستوى انضمام يقل عن انضمام واسع النطاق قد يحرم تلك المبادرات الجديدة من الدعم عندما يجري التصويت، وبالتالي من الزخم الذي تحتاجه لكي تتم.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): نظرا لأهمية التحديات المتعلقة بمسألة آلية نزع السلاح، بوفد الوفد الجزائري أن يشترك اليوم في هذه المناقشة الموضوعية للإعراب عن موقفه بشأن هذه المسألة التي هي مثار خلاف كبير فيما بين الدول الأعضاء.

يود وفد بلدي أولا التأكيد على اهتمامه بالإحاطات الإعلامية التي قدمها العديد من أعضاء اللجنة بشأن آلية نزع السلاح يوم الجمعة. لقد قدمت لنا اقتراحات مثيرة للاهتمام من أجل تنشيط عناصر معينة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. هذه الإسهامات تأتي في طليعة التحليلات والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال الاجتماعين الرفيعي المستوى المعقودين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١.

الجزائر لا تزال ملتزمة بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، وبتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. نظرا لحالة الجمود التي تعتري هذه الآليات، من المهم جدا بالنسبة للدول الأعضاء أن تعمل معا وتتعاون بصدق وتستثمر كل ما لديها تأثير سياسي في تنشيط كيانات نزع السلاح بطريقة فعالة ومستدامة.

بالنظر إلى المكاسب العديدة التي حققها المجتمع الدولي بفضل آلية نزع السلاح، من المهم الحفاظ على طابع ودور وفائدة كل عنصر من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على الرغم من أن الجميع يعترف بالحاجة إلى تعزيز فعالية تلك الهيئات – تماما مثلما لا يمكن لأحد أن يشكك في حقيقة أن أحد أسباب مأزق هذه الآلية هو عدم توفر إرادة سياسية متعمد.

يود وفد بلدي، شأنه شأن الدول الأعضاء الأخرى، أن يعرب عن خيبة أمله إزاء عدم تمكن هيئة نزع السلاح من اعتماد توصيات محددة لعدد من السنوات. على الرغم من أن الجزائر تؤكد مجددا التزامها بولاية الهيئة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة للآلية المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولذلك يستمر وفد بلدي في الدعم الكامل لعمل هيئة نزع السلاح ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة بحيث يتسنى لتلك الهيئة وضع توصيات محددة بشأن المسائل المطروحة على جدول أعماله خلال الدورة القادمة.

كما تؤكد الجزائر من جديد أهمية زيادة تعزيز الحوار والتعاون فيما بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ونظرا لتنوع اختصاصاتها، فإن المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح يمثل بلا شك مصدر قلق حقيقي. وتضر هذه الحالة كثيرا بمصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وترى الجزائر أنه لا يمكن أن يعزى الجمود إلى فشل النظام المؤسسي وأنه ليس أصيلا في أساليب عمله. ولذلك لا يمكن أن يُعزى إلى النظام الداخلي، لا سيما قاعدة توافق الآراء، أو إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

من الواضح أن قاعدة توافق الآراء هي أيضا وسيلة لحماية مصالح الأمن القومي لجميع الدول في نفس المستوى، وليس فقط مصالح الأقوى فيما بينها. إن هذه القاعدة إذ تراعي المصالح الأمنية للجميع، فإنها، من حيث المبدأ، تضفي الشرعية على المعاهدة المبرمة، وتؤكد عالميتها وفعاليتها.

فيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ترى الجزائر أن عناصره، علاوة على كونها مستوحاة من الوصايا العشر وتركز على الخطر النووي، فإنها لا تزال تكتسي أهمية. الأسلحة النووية لا تزال تشكل أكبر تهديد للجنس البشري.

ينبغي أن نتذكر أنه لا يمكن إنكار أن مؤتمر نزع السلاح قد واكب عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. فقد تم إنشاؤه في عام ١٩٧٨ من قبل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وعلى وجه التحديد لتنشيط آليات نزع السلاح في ذلك الوقت.

لا يمكن للمؤتمر أن يستأنف أعماله الفنية ما لم تبد الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حلول جماعية

قادرة على التصدي بشكل سليم للتحديات التي تواجه أمن الجميع، والسلم الدولي. ولذلك هناك ضرورة لاتخاذ إجراء تحقيقا لتلك الغاية بدلا من التقليل من دور المؤتمر بتهميشه من خلال اللجوء إلى آليات أخرى.

وترى الجزائر أن لا يمكن لأي منتدى آخر تابع للأمم المتحدة أن يحل محل المؤتمر أو يجرده من صلاحياته أو يضفي الشرعية على فصل أحد المواضيع الأساسية في ولايته. بالإضافة إلى أن ذلك يشكل سابقة مصيرية محتملة، فإن اتباع ذلك النهج قد يشكك في النزاهة والتوازن بين الموضوعات الرئيسية والتكميلية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وهما أمران يجب المحافظة عليهما.

من حيث برنامج العمل، لا يزال وفدنا يعتقد أن القرار CD/1864، الذي حظي بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، يبقى ساري المفعول. مع أن ذلك القرار لا يتصف بالكمال فإنه جاء نتيجة لعملية حل توافقي، كما ذكر في ديباجته، تسير في الاتجاه الصحيح. يسعى القرار إلى إطلاق المفاوضات التفاعلية وعملية المناقشة اللتين ينبغي أن يسودهما مناخ من الثقة وأن تشهدا إجراء مفاوضات على نزع السلاح النووي ومسائل أخرى.

يبدو أن هذا الجانب من القرار CD/1864، وهو ما يتجسد بوضوح في الديباجة، غالبا ما ينساه بعض الناس، ويحجبه الآخرون الذين يركزون فقط على التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. علاوة على ذلك، فإن القرار له ما يميزه، بوصفه آخر إنجاز، إذ إن يبيّن أن المؤتمر يملك مقومات البقاء ويمكنه الخروج من المأزق الذي يجد نفسه في خضمه.

الجزائر لا تزال مقتنعة بضرورة التأكيد مجددا على التزام المجتمع الدولي بإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

وإذا استمرت الخلافات في الحيلولة دون قيام المؤتمر بعمله، فسيكون من الضروري عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وسيمثل ذلك فرصة لإعادة تأكيد الغرض منه كجزء من استعراض أكثر تكاملا لمسألة نزع السلاح، وبالتالي التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن أولويات نزع السلاح وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

السيد سينغ جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في مجال نزع السلاح وفقا لميثاقها. وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي الآلية التي نجسد بها الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي ونكفل اتساقها.

وبينما يتجدد الاهتمام بمسألة تنشيط آلية نزع السلاح وجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، من المهم أن نُذكر بأن ذلك كان أحد الدوافع التي أدت إلى عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي أسندت المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح إلى الأمم المتحدة. وأنشأت وثيقتها الختامية، التي اُعتمدت بتوافق الآراء، آلية نزع السلاح الحالية المؤلفة من ثلاثي يضم اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وحددت أهدافها وجدول أعمالها. وأود أن أعرض بإيجاز آراء الهند بشأن تلك المحافل الثلاثة.

تعترف الهند بأهمية عمل اللجنة الأولى وتلتزم به. واللجنة الأولى توفر للبلدان التي تتبنى وجهات نظر متنوعة الفرصة للتعبير عن وجهات النظر تلك وتقديم مشاريع قرارات بشأن القضايا ذات الأولوية بالنسبة لها. وعملية النقاش والتشاور خلال الأجزاء الثلاثة من الدورة – المناقشة العامة والمناقشة المواضيعية واعتماد مشاريع القرارات – تساعد المجتمع الدولي على تصنيف هذه الأولويات المختلفة. ونحن مستعدون للنظر في مقترحات تحسين جوانب التدبير الإداري وإدارة الوقت

بحيث يمكن الارتقاء بنوعية الحوار في اللجنة الأولى. وفي الوقت نفسه، نود الحفاظ على الطابع الفريد للجنة الأولى وقوتها بوصفها منتدى عالميا متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وما يتصل به من قضايا الأمن الدولي.

كما أننا نولي أهمية لهيئة نزع السلاح بوصفها المحفل التداولي العالمي لبناء توافق في الآراء حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وهي المحفل العالمي الوحيد الذي يتيح الدراسة المتعمقة لمواضيع محددة في مجال نزع السلاح. ونرى أنه ينبغي للهيئة أن تقوم بدور أساسي في استعادة تماسك جدول الأعمال الدولي المجزأ حاليا لنزع السلاح. وقدمت الهيئة إسهامات هامة جدا في الماضي، بما في ذلك مجموعات هامة من المبادئ التوجيهية والتوصيات، للجمعية العامة بشأن قضايا مثل المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة وللتحقق ولعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ونحن نتطلع إلى اتخاذ قرار في وقت مبكر بشأن جدول أعمال الدورة المقبلة وإلى المشاركة النشطة لجميع البلدان في عمل الهيئة.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي اعترفت به الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، لا يزال لديه الولاية والعضوية والمصداقية والنظام الداخلي للاضطلاع بمسؤوليته. وقد تم التفاوض في المؤتمر قبل فترة ليست ببعيدة على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها لإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل – اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ونحن نتشاطر مشاعر خيبة الأمل الواسعة النطاق إزاء المأزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، لا نعتقد أن المأزق الحالي ينبع من المنتدى في حد ذاته أو من نظامه الداخلي. ونظرا لأن قرارات المؤتمر تؤثر على الأمن القومي للدول الأعضاء، فمن المنطقي أن يظل المؤتمر منتدى تقوده الدول الأعضاء وأن يؤدي عمله ويتخذ قراراته بتوافق الآراء. وكما قال الأمين العام مؤخرا، فإن العيب ليس في المركبة ولكن في السائق. والدول الأعضاء مُطالبة بحمل مؤتمر نزع السلاح على العمل عن طريق التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف يمكن تنفيذها على الصعيد العالمي. والمقترحات التي تشكك في جدوى أو أهمية المؤتمر أو تطرح بدائل غير واقعية لن تؤدي إلى تحقيق نتائج مثمرة في المضي قدما بجدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه بمشاركة جميع البلدان المعنية.

والأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على وجه الخصوص، تتحمل مسؤولية هامة عن مساعدة الدول على متابعة جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. كما أنها مسؤولة عن دعم الدور الأساسي لمحافل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز المكتب لتيسير تنفيذ عمل الهيئات الدائمة المنشأة بموجب معاهدات في إطار الأمم المتحدة مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ونحن نؤيد أيضا زيادة الاتساق بين العمل الجاري في نيويورك وفي جنيف. ويتعين كذلك تمكين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تمكينا كاملا بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق إمكاناته. وهو يستحق المزيد من الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة ليكون قادرا على إجراء بحوث مستقلة ومتعمقة وطويلة الأجل بشأن قضايا نزع السلاح. ولا يمكن إنجاز المهمة عندما يكون المعهد معتمدا بشكل مفرط على التبرعات، ولا يمكنه بالتالي تكريس الموارد البشرية للقضايا ذات الأولوية على أساس مستدام. وينبغي للأمم المتحدة أيضا

بذل جهود أكبر لتعزيز التثقيف فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. والتوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ لا تزال دليلا لا غنى عنه في هذا الصدد.

لاحظنا التأييد المعرب عنه لمؤتمر نزع السلاح في أحدث تقرير (A/66/125) للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، والذي خصص دوراته لعام ٢٠١١ لمسألة تنشيط المؤتمر والمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونعتقد أن هذه الهيئة ينبغي أن تكون أكثر تمثيلا بحيث يمكنها أن تعبر عن أوسع نطاق ممكن من وجهات النظر. وينبغي أن تتبع نهجا شاملا وتطلعيا حيال قضايا نزع السلاح العالمية. وهناك انطباع بأن فشلنا في معالجة المسائل الموضوعية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي يرجع إلى عيوب إجرائية وعدم الكفاءة المتأصلة في آلية نزع السلاح. وبينما يوجد دائما مجال للتحسين، يتعين علينا توخي الحذر لكي لا نهدم المحافل التي تم بناؤها على مر الزمن بصبر وتبصر. وفي عالم مترابط يواجه تحديات أمنية معقدة، فإن العمليات المتعددة الأطراف الشاملة هي وحدها التي يمكنها الموازنة بين مصالح أصحاب المصلحة المهمين وتحديد الحالات التي تعود بالنفع على جميع الأطراف والدفع باتجاه إبرام اتفاقات ملزمة قانونا يمكن المحافظة عليها على مر الزمن وتطبيقها عالميا.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا يمكن تقييم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بمعزل عن الهيكل الأكبر للأمن الدولي وضرورة الإصلاح في الأمم المتحدة. وكما قال رئيس وزراء بلدي في خطابه أمام الجلسة العامة للجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر،

”نحن بحاجة إلى أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية. كما أننا بحاجة إلى أمم متحدة تراعي تطلعات الجميع، الأغنياء أو الفقراء، الكبار أو الصغار. لهذا، لا بد من تنشيط وإصلاح الأمم المتحدة وجهازيها الرئيسيين الجمعية العامة ومجلس الأمن“ (A/66/PV.22، ص ١٣).

السيدة بالاغير لابرادا (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح آلية نزع السلاح في إطار منظومة الأمم المتحدة، والتي يقوم كل جهاز فيها بدور أساسي وله وظائف محددة يجب الحفاظ عليها. وكوبا تولي أهمية كبيرة لضرورة إحراز تقدم ملموس في المفاوضات والمداولات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبلدنا يؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ومن المؤسف أن هذه الهيئة لا تزال غير قادرة على القيام بالأعمال الفنية.

غير أن الحل لا يكمن في البدء في تجاهل المؤتمر أو التقليل من أهميته بأي شكل من الأشكال أو تغيير أساليب عمله. بل على العكس تماما، إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على هذه الهيئة وتعزيزها. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامج عمل متوازنا وواسع النطاق، يأخذ في الاعتبار الأولويات الحقيقية القائمة في ميدان نزع السلاح. ويجب على المؤتمر أن يطلق على وجه السرعة مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر استحداث وتصنيع وتكديس واستعمال الأسلحة النووية، تنص على تدميرها وتؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وبينما سيكون التفاوض على معاهدة لحظر استخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية خطوة إيجابية، فإنه لن يكون كافيا في حد ذاته ما لم يتم تحديد خطوات مستقبلية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

وكما قالت كوبا خلال توليها في الماضي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، فإن تلك الهيئة على استعداد للتفاوض بصورة

متوازية على معاهدة ستزيل الأسلحة النووية وتحظرها، معاهدة ستوفر ضمانات أمنية فعالة لدول مثل كوبا ليست من الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة ستحظر إنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة النووية.

إن نزع السلاح النووي يجب أن يظل هو الأولوية القصوى. وعلى ذلك الأساس، يجب أن نتوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء ضمن مؤتمر نزع السلاح. ونكرر دعمنا للنداء الذي أطلقته حركة عدم الانحياز للبدء بالمفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن برنامج تدريجي للإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية في إطار جدول زمني محدد، بما في ذلك من خلال اتفاقية للأسلحة النووية.

كما أود أن أشدد على أهمية هيئة نزع السلاح ووجاهتها باعتبارها الجهاز التداولي المتخصص الوحيد ضمن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح. وتؤيد كوبا تماما عمل الهيئة وتأمل أن تبدي جميع الدول ما يلزم من عزم سياسي ومرونة بغية التوصل إلى اتفاقات بشأن التوصيات المحددة. وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن شواغلنا إزاء انتشار المبادرات المتعلقة بإنشاء أفرقة محددة للخبراء الحكوميين لمعالجة المسائل في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تتسم بقدر كبير من الحساسية وتهتم بها جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن إنشاء هذه الأفرقة ينبغي أن يكون استثناء وليس قاعدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نركز على العمليات الشفافة والشاملة التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

وفي الختام، أود أن أقول إن كوبا تؤيد تماما الجهود المبذولة لتحسين آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. غير أننا نظل على اقتناع بأن سبب حالة الشلل الراهنة التي يعاني منها جزء كبير من آلية نزع السلاح ليس عدم فعالية أساليب عملها بل الأمر يعزى لأسباب مختلفة، لاسيما انعدام الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء التي لم تتمكن من إحراز تقدم ملموس في العديد من المجالات ذات الصلة التي لها أهمية حاسمة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، مثل مسألة نزع السلاح. وإذا كنا نريد حقا تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فينبغي لنا إذن أن نعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ونكف عن عرقلة هذه العملية. وسنظل متفائلين. وستواصل كوبا بذل قصارى جهدها للاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.

السيدة سمولسيك (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه، وهي الأرجنتين وإكوادور والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا، وبلدي أوروغواي.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين تجعل من الضروري وجود وتعزيز آلية متعددة الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تجدد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها التزامها بفعالية الآلية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، وقدمت مجموعة من الهيئات ذات وظائف مختلفة لكنها متكاملة، بهدف تعزيز دور المنظمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. والتقدم الذي أحرز ينبغي تسليط الضوء عليه. إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكلان معلمين هامين للغاية في القانون الدولي.

غير أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح، لم يتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يمكّنه من إحراز التقدم في معالجة المسائل الموضوعية المدرجة على جدول أعماله. وفي ذلك الصدد، تعتقد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقرار الجمعية العامة ٩٣/٦٥، والمناقشة العامة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه، تعبير صريح عن إرادة وتطلعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق آلية نزع السلاح بكاملها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، للأهداف التي أنشئت من أجلها.

وبناء عليه، تحث السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء المزيد من الإرادة السياسية لكفالة البدء بالعمل الموضوعي واعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن بغية إحراز التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي.

و السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تحث مؤتمر نزع السلاح على الخروج من هذا المأزق الذي طال أمده وإنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي تبدأ المفاوضات على برنامج محدد زمنيا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا تأييدنا لاقتراح النقاط الخمس الذي قدمه الأمين العام ودعمه لاتفاقية للأسلحة النووية تتوفر على نظام معزز للتحقق.

إن السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها على اقتناع بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى ضمانات أمنية سلبية قطعية وغير مشروطة وملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ونعرب عن قلقنا إزاء مؤشرات حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالتالي، نؤكد مجددا أهمية التفاوض بشأن صك ملزم قانونا في هذا المجال. كما نجدد التأكيد على أهمية الامتثال الصارم للنظام القانوني الساري بشأن استخدام الفضاء الخارجي، والذي يقر بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وتعرب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها عن استعدادها لمواصلة المفاوضات على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تشمل نظاما دوليا للتحقق وتعزز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

والسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تعرب عن أسفها لعدم إحراز التقدم في إطار هيئة نزع السلاح، التي لم تتمكن من إصدار توصيات موضوعية في الأفرقة العاملة لديها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعناصر مشروع إعلان عقد ٢٠١٠ العقدً الرابعً لنزع السلاح، والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونأمل أن تتصف جميع الدول خلال دورة ٢٠١٢ لهيئة نزع السلاح بروح الالتزام والمرونة والتعاون بغية تحقيق النتائج الإيجابية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة للحق في الرد.

السيد إسماعيل زاده (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به مؤخرا وفد من أرمينيا.

تبيّن أدلة الإثبات بوثائق مستندية، وهناك كمية منها، أن أرمينيا هي التي بدأت الحرب، وهاجمت أذربيجان واحتلت أراضي أجداده، بما في ذلك منطقة ناغورني-كاراباخ وسبع مناطق مجاورة، وقامت بأعمال تطهير عرقي على نطاق واسع، وأنشأت على الأراضي الأذرية المحتلة، على أسس عرقية، كيانها الانفصالي التابع لها. أدت الحرب إلى مقتل أو جرح الآلاف من الأذريين، ومعظمهم من النساء والمسنين والأطفال.

على الرغم من الجهود السياسية المستمرة من أجل التوصل إلى حل مبكر للصراع، تمثل الأنشطة العسكرية الجارية في المناطق المحتلة من أذربيجان انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتعمل على زيادة ترسيخ الوضع الراهن للاحتلال، وتأمين نتائج التطهير العرقي والاستعمار للأراضي التي احتلتها، وكذلك خلق عقبة خطيرة أمام التوصل إلى حل سلمي للصراع.

وتواصل أرمينيا بشكل مكثف تعزيز وجودها وقدرتها العسكريين في منطقة ناغورني-كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وتشير المعطيات المتوافرة إلى أنه منذ بدء الاحتلال، ازدادت باستمرار أعداد المفقودين والأسلحة غير الخاضعة للرقابة في تلك الأراضي. وفي جملة أمور، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم فعالية آلية تحديد الأسلحة التقليدية في تلك الأراضي. إن تراكم عدد كبير من الأسلحة والذخائر فيها خارج الرقابة الدولية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين.

وفي هذا السياق، نأسف لأن المجتمع الدولي، ولا سيما من يتوسطون في عملية التفاوض، يظهرون بعض اللامبالاة إزاء هذه المشكلة، وهو ما يؤثر سلبا في الواقع على آفاق إيجاد حل للصراع في أقرب وقت ممكن. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء احتمال استعمال الجماعات الإرهابية لأسلحة بعينها، بما في ذلك منظومات القذائف المضادة للطائرات والمصممة لاستعمال الأفراد. وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر كفاءة بهدف منع حيازة الأسلحة التقليدية من قبل من يسيطرون سيطرة عسكرية وسياسية فعلية على أراض محتلة، وكذلك الكشف عن محاولاتهم لإنكار المسؤولية.

ومن الغريب أن تصريحات المسؤولين الأرمن مليئة بالاتهامات لأذربيجان بشأن ما يزعم عن وجود نوايا عسكرية لديها ودخولها في سباق تسلح. يقوم الأرمن بتأجيج هستيريا بشأن التطور السريع في أذربيجان،في حين أن السبب الحقيقي لسوء التفسير الأرمني ينتشر في جميع المنتديات الدولية. والغرض من ذلك هو التستر على نيتها في الأراضي المحتلة وكسب الوقت. أما بالنسبة لزيادة الميزانية العسكرية، فإن أرمينيا فاتها أن تقول إن الإنفاق الدفاعي السنوي لأذربيجان مازال متمشيا مع الزيادات في الميزانية ككل وإن أذربيجان لا تزال تنفق نسبة أقل بكثير من ناتجها المحلي الإجمالي على جيشها مقارنة بما تنفقه أرمينيا وإن حجم القوات المسلحة لأذربيجان يتناسب مع عدد سكانها ومساحة أرضها وطول حدودها ولا يزال أقل من القوات المسلحة لأرمينيا.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس أرمينيا، سيرج سركيسيان، قال خلال زيارته لمقر حلف شمال الأطلسي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إن

> ”الجيش الأرمني لديه أنواع أسلحة تحلم بلدان يوازي حجمها عشرة أضعاف حجم أرمينيا بامتلاكها.“

هذه الكلمات واضحة لا تحتاج إلى تفسير. ليس من قبيل الصدفة أن الإنفاق العسكري لأرمينيا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هو أحد أعلى المعدلات في العالم. هذا هو السبب في

أن أرمينيا، التي نفذت مشاريع عسكرية غير قانونية لتزويد قواتها المسلحة، لا تزال تشكل تهديدا للاستقرار والأمن في منطقتنا.

أرمينيا ليس لديها الحق في أن تقرر أي الدول يمكنها أو لا يمكنها أن تُنتخب عضوا غير دائم في مجلس الأمن. إذ يشكل ذلك انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. بالنسبة للوفد الأرمني على وجه الخصوص لا بد لي من القول بأنه جرى انتخاب أذربيجان عضوا غير دائم في مجلس الأمن قبل فترة من الزمن.

في الختام، أود أن أعلن أنه ما دامت أرمينيا تواصل اتباع سياستها العدوانية، فإن أي محادثات بشأن السلام والاستقرار والتعاون الشامل لجميع الأطراف في المنطقة لا يكتسي أهمية.

السيدة خودفرديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لممارسة حق وفدي في الرد على البيان الذي أدلى به وفد أذربيجان. نظرا لأهمية جدول أعمال اللجنة الأولى الذي ينبغي أن يكون محور الاهتمام الرئيسي،من المخيب للآمال حقا أن الجانب الأذربيجاني ينتهز بدلا من ذلك كل فرصة تلوح له لتشويه سمعة منطقة ناغورني- كاراباخ الأرمنية زورا وبهتانا.

نحن نأسف لأن ممثل أذربيجان في هذه القاعة قام بمحاولة أخرى لتضليل المجتمع الدولي من خلال تشويه أسباب الصراع على منطقة ناغورني – كاراباخ ونتائجه. إن إشارة ممثل الوفد الأرمني إلى ما يسمى بالاحتلال العسكري مضللة تماما. أرمينيا لم تبدأ أي حرب أو عدوان على الإطلاق، ولم تجر قط ما يسمى بالتطهير العرقي، وهلم جرا. علاوة على ذلك، كانت أذربيجان هي من بدأت حربا واسعة النطاق ضد السكان المسالمين في ناغورني – كاراباخ، وبالتالي اضطرهم إلى حمل السلاح من أجل حماية أرواحهم وكرامتهم.

يشهد المجتمع الدولي اليوم أن أذربيجان ما زالت تكدس الأصول العسكرية بمعدل متزايد. إن ميزانية الدفاع الكبيرة أصلا ارتفعت بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وارتفعت نفقات الدفاع في أذربيجان عشرين ضعفا خلال فترة رئاسة إلهام علييف، مع زيادة سنوية بمعدل ٥٠ في المائة تقريبا، من ١٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,١٢ بليون دولار اليوم. يبدوا أن أذربيجان قد زادت إنفاقها العسكري بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٤، و٧١ في المائة في عام ٢٠٠٥ و ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ٤٥ في المائة في عام ٢٠١١، وبالتالي فهم يحاولون على ما يبدو تنفيذ ما تعهد به رئيس أذربيجان عام ٢٠٠٧ وهو أن يصبح الإنفاق العسكري أكبر من ميزانية الدولة الأرمينية بأكملها.

كما أن عمليات شراء الأسلحة والخطاب الحربي المستمر لقادة أذربيجان لهما اثر سلبي ووخيم للغاية، إذا جاز لي القول، على الأمن والاستقرار في المنطقة، ويقوضان على نحو خطير عملية التسوية السلمية لصراع ناغورني – كاراباخ.

علاوة على ذلك، أذربيجان لا تزال ترفض الدعوات من الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك والأمين العام، وآخرها التي قدمت على هامش مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأستانا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من أجل إزالة القناصة من خط التماس. وما زالت أرمينيا والرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون تشعر بالقلق إزاء تنامي موجة عمليات التوغل الأذربيجاني عبر خط تماس ناغورني – كاراباخ – أذربيجان وانتهاكاتها لوقف إطلاق النار على مدار عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ما أسفر عن خسائر مأساوية وغير ضرورية في صفوف الجنود الأرمن والأذربيجانيين. إن الاستفزازات المتعمدة العديدة على خط التماس هذا العام لأمثلة واقعية على إصرار أذربيجان على البحث عن سبل عسكرية لمعالجة مسألة ناغورني- كاراباخ.

ويحاول الجانب الأذربيجاني بوقاحة صرف انتباه المجتمع الدولي عن الواقع قي الميدان بتحويل المسؤولية عما يقوم به هو من أعماله العسكرية وانتهاكات وقف إطلاق النار إلى الآخرين ولا يدخر جهدا في تصويرهم على أنهم المعتدون.

لسوء الحظ، تحول إلقاء اللوم على الآخرين إلى ممارسة درجت أذربيجان على استخدامها لإخفاء جرائمها. لقد تمثلت رغبة وفد بلدي في الإعراب عن قلقنا في مجلس الأمن إزاء التهديدات المتزايدة التي يعرض لهما الأمن وعدم الاستقرار الإقليميين في المنطقة عموما وفي جنوب القوقاز، وإزاء تحويل المناقشة في هذه اللجنة بأي حال من الأحوال إلى مناقشة بلا معنى مع أذربيجان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل أذربيجان الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد للمرة الثانية.

ءداز - لايعامسإ ديسلا (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن طلب أخذ الكلمة مجددا لممارسة حق الرد للمرة الثانية، لأجيب على التعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا.

نحن ننطلق من الفهم الراسخ بأنه ينبغي للدول الأعضاء اللجوء إلى الأمم المتحدة وفقا لمقاصد المنظمة ومبادئها وألا يُساء استخدامها لمصلحة سياسية من جانب مَن ينتهكون بشكل خطير القانون الدولي، ويدافعون عن ثقافة الإفلات من العقاب ويشجعون الأفكار الخطيرة للتفوق العنصري والعرقي والديني.

ويثبت موقف أرمينيا أنها ما زالت بعيدة حتى عن مجرد التفكير في الانخراط في السعي بصورة حقيقية وفعالة في الجهود من أجل السلام. ونحن نعتبر السلوك الاستفزازي وغير المسؤول لأرمينيا تحديا صريحا لعملية تسوية الصراع وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتتوقع أذربيجان أن تعمل الدول الأعضاء على إقناع أرمينيا بوقف سياساتها التدميرية، واحترام قواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما والتفاوض بحسن نية بغية التوصل إلى حل دائم للصراع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة مرة أخرى لممثلة أرمينيا التي ترغب في التكلم ممارسة لحق الرد للمرة الثانية.

السيدة خودافرديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة مجددا خلال هذه الجلسة للجنة الأولى. كما يؤسفني أن وفد أذربيجان يواصل ممارسته المتمثلة في أخذ الكلمة للإدلاء ببيانات مغرضة.

لا يسعني سوى أن أذكر الأعضاء بأن أذربيجان لا تزال الدولة الطرف الوحيدة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تنتهك المبدأ المتعلق بالحد من الأسلحة، وهو أحد المبادئ الرئيسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتبلغ ممتلكات أذربيجان من دبابات القتال ٣٨١ دبابة، غير أن السقف المسموح به هو ٢٢٠. وتبلغ ممتلكاتها من المدفعية ٤٦٩ مدفعا، لكن السقف المسموح به هو ٢٨٥. وفي عام ٢٠١١، كانت مشتريات كبيرة لمعدات إضافية تخضع لمبدأ الحد من الأسلحة بموجب المعاهدة– ٤٧ من قطع المدفعية و ١٠٦ المركبات المقاتلة المصفحة.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من حظر الأسلحة غير الملزم من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، تواصل أذربيجان سابق التسلح بشكل نشط. فقد اشترت فعلا ٢٤ طائرة عمودية هجومية من طراز ”croc-odile“ و ٢٩ مركبة مصفحة من نوع BTR-70 ونحو ٣٥ من قطع المدفعية عيار ١٢٢ و ١٥٢ ملم. وفي عام ٢٠١٠، اشترت أنظمة قاذفات الصواريخ المتعددة من طراز RAK-12، التي يتراوح مداها ما بين ٨ و ١٣ كيلومترا.

كما تقوم أذربيجان بتطوير صناعة محلية للأسلحة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والمركبات المصفحة بمساعدة من عدد من البلدان الإقليمية.

والجدير بالذكر أن هذه البيانات والمعلومات، الواردة في تقارير وبحوث صادرة عن عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، تستند إلى بيانات رسمية أدلت بها قيادة أذربيجان.

وعلى الرغم من الموقف غير البناء الذي اتخذته أذربيجان، لا تزال أرمينيا ملتزمة بالتسوية السلمية لمسألة ناغورنو – كاراباخ. ونعتقد اعتقادا راسخا أن حل هذه المشكلة يجب ألا يتحقق إلا بالوسائل السلمية، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.